

صَدُّ سِهَام الْحُسَامِيِّ الطَّائِشَةِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَة

صَدُّ سِهَام الْحُسَامِيِّ الطَّائِشَةِ
عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَة

كتبه فضيلة الشيخ



حفظه الله



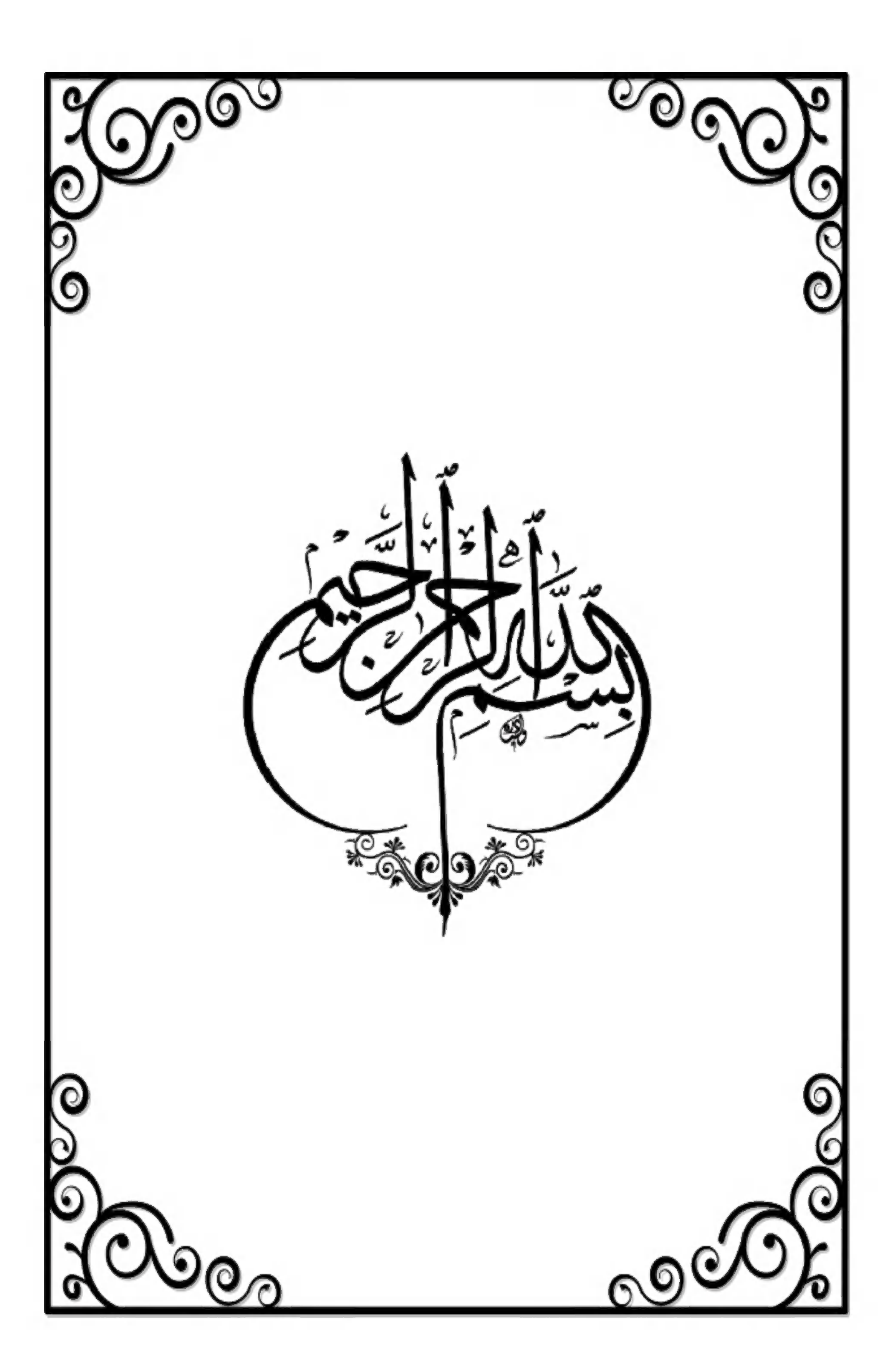
صَدُّ سهَام
الْحُسَامِيِّ الطَّائِشة
عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشة



جمادي الآخرة

1442

مجموعة إني مهاجر إلى ربي


بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[1].

إخواني أعضاء مجموعة إني مهاجرٌ إلى ربي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد.

فعملاً بقوله تعالى: (وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) سورة العصر آية (٣). وعملا بقوله ﷺ: (الدين النصيحة قلنا: لمن. قال: (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)[2] رواه مسلم من حديث تميم الداري رضي الله تعالى عنه. فقد بلغني على وجه اليقين والقطع أن أبا داود عبد الرحمن الحسامي هدانا الله وإياه قد تنقص خيرة أصحاب النبي ﷺ في زمنهم وهم طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين في إحدى مقالاته **فقال: (بدأت الغيرة من أمنا أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها على منزلة الإمام علي عليه السلام، وأن بذرة الغيرة قد نمت حتى كانت سبباً في خروجها عليه في وقعة الجمل).** فأوجبت على نفسي الرد على هذه الفرية التي روج لها الحسامي، وقام بنشرها بل والتأصيل لها، بما أوجبه الله تعالى علي، ألا وهو الذب عن عرض صحابة النبي ﷺ الذي استنقصهم الحسامي، ورد شبهاته عنهم ومنهم طلحة والزبير وأمنا عائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وهذه الشبهات مما يرددها الرافضة، ويروجون لها، ويا للأسف أنك تجد من يرددها، ويؤصل لها هو من يجب عليه ردها ودفعها، بل أن ما حصل منه هو

---

٢) أنظر جامع الأصول لابن الاثير (١١/٤٣٦) برقم:٨٩٦٩.

٢) رواه الإمام مسلم (١/٤٧) برقم:٥٥

نقيض ذلك، فتراه يكتب مقالاته بشأنها، ويستميت في الدفاع عنها، ولا أدري أجهل الحسامي قدر الصحابة رضي الله تعالى عنهم، أم تجاهل وتغافل، والصحيح أن مثله لا يجهل مدح الله تعالى لصحابة نبيه الكريم ﷺ، وحبه لزوجته التي اصطفاها الله تعالى له، فهو من طلبة العلم المعروفين ونسبة جهل هذا إليه لا يليق به، ولا بمن يعرفه لأن ذلك مغالطةٌ، ولا يليق بناصحٍ أن يلتمس أعذاراً واهية.

وما قاله الحسامي خيبه الله خطأٌ شنيعٌ فادحٌ لا يجوز السكوت عليه، أو غض الطرف عنه، أو التساهل في الرد عليه، لأسبابٍ عدة. **الأول:** أن هذا قدحٌ في علم من أعلام الأمة ورمز من رموزها المصانة، وهي أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها. **الثاني:** أن حركة أنصار المهدي قد تأسست لإقامة دولة الخلافة التي بشر بها النبي ﷺ في آخر الزمن، ولن تقوم هذه المؤسسة العملاقة إلا بالحق وبالعدل والإنصاف، وليس بالظلم والبهتان في حق الناس عامة فضلاً إن كان هذا البهتان في حق خير الأمة وصفوتها، وفي مقدمتهم أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها. **والثالث:** هو وجوب تصحيح الخطأ العلمي أياً كان قدره وحجمه، فكيف إن كان هذا الخطأ متعلقٌ بزوج النبي ﷺ، وحبيبته المصطفاة العفيفة الصديقة. وخطأ الحسامي الفادح هذا الذي خطته يده وقاله لسانه لا يعدو أن يكون إما بجهلٍ أو بعلمٍ، وفي حالة جهله نقول له: لا عذر بجهلٍ في هذه المسائل، وإن كان بعلم فنقول له: أن هذا في حقه أعظم وأشد إيلاماً، وكما قال الشاعر:

إن كنت لا تعلم فتلك مصيبةٌ .... وإن كنت تعلم فالمصيبة أعظم.

فوجب الرد عليه لهذه كلها، ولغيرها مما لا يسعنا ذكرها في هذا الرد المختصر المستعجل لاعتباراتٍ كثيرةٍ منها خشية الإطالة، فيتأخر وصول الرد عن وقت الحاجة إليه ما قد يتسببً في تفشي هذا المعتقد المنحرف، ويلقى له قبولاً ورواجاً في قلوب

الجهلة والغافلين، وما ينبغي ذكره والتنبيه عليه هو أن الحسامي لا كثر الله أمثاله لم يعتمد المنهجية الصحيحة في الكتابة العلمية الرصينة المؤصلة، إذ تعمد نقل طرفاً من رواية تاريخية ضعيفة لشيءٍ مما وقع بين الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم، وفي مسألةٍ من أكثر المسائل حساسية وتعقيداً، وهي القتال الذي وقع بينهم يوم الجمل، مستشهداً بها وهي مما لا تصح على الراجح، لأن الروايات التي ذكرت ما حصل بين الصحابة في الجمل وصفين قد طالته يد التحريف، وخصوصاً من قبل الشيعة والزنادقة، وسنذكر أقوال أهل العلم ونقاد الروايات والأسانيد بشأن تلك الروايات في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى، ولو كان الحسامي منصفاً، لنقل الروايات التي تبرئ الصحابة الكرام وفي مقدمتهم أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أصحاب نبينا أجمعين، ولأعرض عن الروايات التي تخالف أصول أهل السنة والجماعة المجمع عليها، ومن تلك الأصول المجمع عليها هو حرمة الكلام في الصحابة بما يسيء إليهم، ويشوه تاريخهم الناصع، وسيرتهم العطرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، أما لو كان مؤدباً لترك الكلام عما حدث بين الصحابة، وإن احتيج لذلك فيكون بما صح من تلك الروايات، ومن ثم توجيهها بما يتفق مع فضل الصحابة وجلالة قدرهم، وهذا ما لم يلتزمه الحسامي، بل قام بنقل طرفاً من روايةٍ اتهم فيها أم المؤمنين بأن خروجها يوم الجمل كان بدافع غيرتها على منزلة علي رضي الله تعالى عنه، وما ذهب إليه الحسامي مردودٌ بأسانيد النقول الصحيحة، وأفهام العقول الصريحة، وإجماع الفحول من علماء الأمة، وقد قررت أن يكون ردي على الحسامي لدفع شبهته بذكر ما ورد من رواياتٍ صحيحة في سبب خروج أم المؤمنين عائشة الحقيقي مع طلحة والزبير يوم الجمل، ومن ثم تفنيد مقالته تلك من خلال النصوص التي وردت في أهم مصادر التشريع لدى المسلمين بالإجماع، وهما كتاب الله تعالى المنقول بالتواتر، وسنة النبي

ﷺ التي وردت بأسانيدٍ صحيحةٍ، عن فضل هؤلاء الأخيار الذين غمزهم الحسامي، وقدح فيهم متكئاً في ذلك على روايات تأريخية مجهولة الأسانيد، لا تثبت في ميدان المناظرة والتأصيل العلمي والاستدلال أمام الأدلة الصحيحة التي خرجت من مشكاة الوحي، وأهم مصادر التشريع الإسلامي بالإجماع، بل تزول وتزهق، ثم من خلال معرفة الروايات التي نال بسببها الحسامي من هؤلاء الاخيار، وسيتخلل هذه النقولات إن شاء الله تعالى كلام أهل العلم عن فقه هذه النصوص ومعانيه، وسيكون هذا البحث مقسم على أربعة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: ذكر ما ورد في كتب التأريخ، لأن معرفة الروايات الصحيحة التي نقلت ما حصل بين الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين في يوم الجمل أو صفين يدفع شبهة خروج أم المؤمنين ومن معها بقصد القتال من أصلها.

المبحث الثاني: ذكر ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، عن فضلها وفضلهم، لأن معرفة المسلمين بفضائلهم يغرس القناعة في نفوسهم أن ما نسبه أهل البدع، والأهواء إليهم لا يليق بهم، ولا يصح عنهم.

المبحث الثالث: سننقل فيه إن شاء الله تعالى ما نقل أهل العلم من إجماعات الأمة القطعية والمتواترة عن حرمة الكلام في الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين، إلا بما يحببهم للناس، استناداً لما ورد من فضائلهم.

المبحث الرابع: وسنختم فيه إن شاء الله تعالى بذكر الأدلة العقلية المستنبطة من تلك النصوص على أن دعوى خروج أم المؤمنين عائشة للقتال لا يصح عقلاً، كما أنه لم يصح نقلاً، فاسأل الله تعالى أن يجعل ما كتبته خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرد به شبهات المبطلين، وأن يعيد به المفتونين من أمة محمدٍ ﷺ إلى جادة الصواب والحق والدين.

المبحث الأول: ما ورد من النقولات عن سبب خروج أم المؤمنين وفيه أربعة مطالب.

أقول: لقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ما قصدت بخروجها إلى البصرة إلا الإصلاح بين بنيها المؤمنين، وذلك بعد حادثة مقتل عثمان رضي الله تعالى عنه وعن الصحابة أجمعين، وبهذا وردت الأخبار[٣]. وسنذكر إن شاء الله تعالى أدلة صحة هذا القول من خلال ما ورد من الروايات الصحيحة التي وردت في كتب السنة الشريفة، وبذكر طرفاً يسيراً من الروايات التي وردت في كتب التاريخ حتى لا نطيل، ونخرج عن جادة الموضوع، ونحيل على المراجع المعتمدة لمن أراد التوسع أو التأكد من صحة ما قلناه.

المطلب الأول: ما ورد في دواوين السنة النبوية من النصوص الصحيحة أنها لم تخرج للقتال.

عن طريق قيس بن حازم أن عائشة رضي الله تعالى عنها لما أتت على الحوأب سمعت نباح الكلاب، فقالت: ما أظنني إلا راجعةٌ، إن رسول الله ﷺ قال لنا: (أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب). فقال لها الزبير: ترجعين؟! - أي: لا ترجعي لأنهم يحترمونك - عسى الله أن يصلح بك بين الناس. هذا لفظ شعبة. وصححه الأرنؤوط وقال عنه: (رجاله ثقات رجال الشيخين)[٤]، وفي روايةٍ لابن حبان: (تقدُمين فيراك المسلمون فيصلح الله بك). قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وهذا الحديث قد صححه عددٌ من كبار أئمة الحديث وهم كما يلي:

الحافظ الذهبي فقد قال عنه في السير:(فقد قال في ترجمة السيدة عائشة: "هذا حديثٌ

٣) أنظر عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم لناصر بن علي عائض حسن الشيخ (٢/٧٠٨).

٤) أنظر مسنده الإمام أحمد (٦/٥٢) برقم: ٢٤٢٩٩، وأخرجه ابن حبان أيضاً في صحيحه (١٥/١٢٦) برقم: ٦٧٣٢. وحكم عليه الأرنؤوط بنفس حكمه السابق، وأخرجه الحاكم (٣/١٢٩) برقم: ٤٦١٣. وسكت عنه الذهبي.

صحيح الإسناد، ولم يخرجوه ")[٥].

والحافظ ابن كثير كما في البداية والنهاية فبعد أن عزاه لأحمد في المسند: (وهذا إسناد على شرط الصحيحين، ولم يخرجوه)[٦].

وقال عنه الحافظ في الفتح بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى والبزار: (وصححه ابن حبان والحاكم، وسنده على شرط الصحيح)[٧].

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: (قلت: وإسناده صحيح جداً، رجاله ثقات أثبات من رجال الستة: الشيخين والأربعة)[٨].

وفي رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ قال لنسائه: (أيتكن صاحبة الجمل الأدبب، يقتل حولها قتلى كثيرة تنجو بعد ما كادت)[٩].

وما وقع بين عائشة وعلي قد أخبر به النبي ﷺ فعن أبي رافعٍ أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: (إنه سيكون بينك وبين عائشة أمرٌ". قال: أنا يا رسول الله؟ قال: "نعم". قال: أنا أشقاهم يا رسول الله؟ قال: "لا ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى مأمنها)[١٠].

ولو كان ما قامت به جناية كبيرةً لبين النبي ﷺ لها ولأمته، فهو رسول الله ﷺ وهو المبلغ عن الله الذي لا يحابي أحداً في دين الله تعالى، ومن خلال الروايات السابقة يتضح أن ما فعلته أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى من قبيل ما تستحق بسببه الثناء والمدح، وليس الذم والقدح، وإن تجاوزنا في الوصف فسنقول أن ما حصل منها

٥) أنظر سير أعلام النبلاء (٢/١٨٧).

٦) أنظر البداية والنهاية (٦/٢٣٦)

٧) أنظر فتح الباري (١٣/٥٥).

٨) أنظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٨٤٧) برقم: ٤٧٤.

٩) أخرجه ابن أبي شيبة (المجلد٧/ صفحة٨٣٥) برقم:٥٨٧٧٣. والبزار (١١/٧٣) برقم: ٤٧٧٧. قال الحافظ: رجاله ثقات كما في الفتح (١٣/٥٥).

١٠) أنظر مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٥/١٧٥) برقم:٢٧١٨٩. والحديث ضعيف، قال عنه شعيب الأرنؤوط في نفس المرجع والصفحة: (إسناده ضعيف، الفضيل بن سليمان النميري عنده مناكير، وهذه منها).

لم تتعمد فعلته كما قال أهل العلم، وينبغي أن يُقدر بتقديره المناسب، وأن يُوضع في موضعه الطبيعي، وألا يُوظف توظيفاً خاطئاً.

قلت: والحوأب هو من مياه العرب على طريق البصرة[١١]، وسيأتي معنا إن شاء الله تعالى أن خبر مقتل عثمان رضي الله تعالى عنه قد وصل إلى عائشة بعد أن انتهت من الحج فاجتمعت بطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين، وبعد نظرٍ طويلٍ رأوا الشخوص إلى البصرة من أجل الإصلاح بين الناس حين اضطرب أمرهم بعد مقتل عثمان، والمطالبة بدمه رضي الله تعالى عنه. وفي أثناء الطريق إلى البصرة مر الجيش على منطقة يقال لها الحوأب، فنبحت كلابها فلما سمعت عائشة هذا النباح تذكرت حديث النبي ﷺ لها فقالت ما هذه المنطقة؟ قالوا هذه الحوأب، فتذكرت رضي الله تعالى عنها حديث الرسول ﷺ السابق ذكره.

المطلب الثاني: ما ورد في كتب التاريخ عن سبب خروجها.

فقد روى الإمام بن جرير رحمه الله تعالى في تأريخه وابن كثير وابن الأثير وغيرهم من المؤرخين بروايات مختلفة الألفاظ والأسانيد بأن سبب خروج عائشة رضي الله تعالى عنها ومن معها ليس لقتال علي ولا لمنازعته الملك، وإنما خرجت ومن معها للمطالبة بدم عثمان من قتلته الذين عاثوا في حرم رسول الله ﷺ الفساد، فسفكوا الدم الحرام في البلد الحرام، ومما قالته كما جاء في إحدى تلك الروايات: (نخرجت في المسلمين أُعلمهم ما أتى هؤلاء القوم، وما فيه الناس وراءنا، وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا، وقرأت: "لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ")[١٢]، وفي رواية ثانية لابن جرير جاء فيها: (ولما أرسل عليٌّ القعقاع بن عمرو لعائشة ومن كان معها يسألها عن سبب قدومها، دخل

---

١١) أنظر معجم البلدان للحموي (٢/٣٢٤).

١٢) أنظر تاريخ الأمم والملوك لابن جرير رحمه الله تعالى (٤/٤٦٢).

عليها القعقاع فسلم عليها، وقال: أي أماه، ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت: أي بنى، إصلاح بين الناس) [١٣]، وقال ابن كثير رحمه الله تعالى فيما نقله عنها: (فبعث عثمان بن حنيف عمران بن حصين وأبا الاسود الدؤلي إليها ليعلما ما جاءت له، فلما قدما عليها سلما عليها، واستعلما منها ما جاءت له، فذكرت لهما ما الذي جاءت له من القيام بطلب دم عثمان، لأنه قتل مظلوما في شهر حرام وبلد حرام) [١٤].

وفي رواية لابن كثير: (ابن كثير رحمه الله تعالى: (... فبعث عليٌّ القعقاع رسولاً إلى طلحة والزبير بالبصرة يدعوهما إلى الألفة والجماعة، ويعظم عليهما الفُرقة والاختلاف، فذهب القعقاع إلى البصرة فبدأ بعائشة أم المؤمنين فقال: أي أُمَّاه، ما أقدمكِ هذا البلد؟ فقالت: أي بُنيّ الإصلاح بين الناس. فسألها أن تبعث إلى طلحة والزبير ليحضرا عندها، فقال القعقاع: إِنّي سألتُ أُم المؤمنين ما أقدمها؟ فقالت: إنَّما جئت للإصلاح بين الناس، فقالا: ونحن كذلك، قال: فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح؟ وعلى أي شيءٍ يكون، فوالله لئن عرفناه لنصلِحنّ، ولئن أنكرناه لا نصلحنّ. قالا: قتلة عثمان، فإنَّ هذا إن تُرِك كان تركاً للقرآن. فقال: قتلتما قَتَلَتَهُ مِنْ أهلِ البصرة وأنتما قبل قتلِهِم أقرب منكم إلى الاستقامة منكم اليوم، قتلتم ستمائة رجلٍ فغضب لهم ستة آلاف، فاعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم، وطلبتم حرقوص بن زهير فَمَنَعَهُ ستةُ آلاف، فإن تركتموهم وقعتم فيما تقولون، وإن قاتلتموهم فأُديلوا عليكم كان الذي حذِرتم وفرقتم مِنْ هذا الأمر أعظم مِمَّا أراكم تدفعون وتجمعون منه، يعني أنَّ الذي تريدونه من قَتْلِ قَتَلَةِ عثمان مصلحة، ولكنه يترتَّب عليه مفسدةٌ هي أرْبَى منها، وكما أنَّكم عجزتم عن الأخذ بثأر عثمان من حرقوص بن زهير لقيام ستة آلاف في منعه مِمَّن يريد قتله، فعليٌّ أعْذَر في تركِهِ الآن قَتَلَ قَتَلَةَ عثمان، وإنَّما أخَّرَ

١٣) أنظر المرجع السابق (٤/٤٨٨).

١٤) أنظر البداية والنهاية لابن كثير (٧/٢٥٨)، وانظر الكامل في التأريخ لابن الأثير (٢/٥٧٤).

قتل قَتَلَة عثمان إلى أن يتمكّن منهم، فإنَّ الكلمة في جميع الأمصار مختلفة. ثمّ أعلمهم أنَّ خَلْقاً من ربيعة ومُضر قد اجتمعوا لحربهم بسبب هذا الأمر الذي وقع. فقالت له عائشة أم المؤمنين: فماذا تقول أنت؟ قال: أقول إنَّ هذا الأمر الذي وقع دواؤه التسكين، فإن سكن اختلجوا، فإن أنتم بايعتمونا فعلامة خير وتباشير رحمة وإدراك الثأر، وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر وائتنافه كانت علامة شرّ، وذهابُ هذا المُلك، فآثروا العافية ترزقوها، وكونوا مفاتيح خير كما كنتم أولاً، ولا تعرِّضونا للبلاء فتتعرَّضوا له فيصرعنا الله وإيّاكم، وأيم الله إنّي لأقول قولي هذا وأدعوكم إليه وإنّي لخائفٌ أنْ لا يتم حتى يأخذ الله حاجته مِنْ هذه الأُمَّة التي قلَّ متاعها ونزل بها ما نزل، فإنَّ هذا الأمر الذي قد حدث أمرٌ عظيم، وليس كقتل الرجلِ الرجلَ ولا النَّفرِ الرجلَ ولا القبيلة القبيلة. فقالوا: قد أصَبْتَ وأحسَنْتَ، فارجع فإنْ قَدِمَ عليٌّ وهو على مثل رأيك صلُحَ الأمر. قال: فرجع إلى عليّ فأخبره، فأعجبه ذلك، وأشرفَ القومُ على الصُّلح، كَرِه ذلك مَنْ كَرِهَهُ، ورضِيَهُ من رَضِيَهُ. وأرسلتْ عائشة إلى عليّ تعلِمهُ أنَّها إنَّما جاءت للصُّلح، ففرح هؤلاء وهؤلاء، وقام عليٌّ في النَّاس خطيباً فذكَرَ الجاهلية وشقاءها وأعمالها، وذكر الإسلام وسعادة أهله بالأُلفة والجماعة، وأنَّ الله جمعهم بعد نبيِّه ﷺ على الخليفة أبي بكر الصِّديق، ثم بعده على عمر بن الخطَّاب، ثم على عثمان، ثم حدث هذا الحدث الذي جرى على الأُمَّة، أقوامٌ طلبوا الدُّنيا وحسدوا مَنْ أنعَمَ الله عليه بها، وعلى الفضيلة التي منَّ الله بها، وأرادوا ردَّ الإسلام والأشياء على أدبارها) [١٥]. قلت: فهذه الروايات التأريخية توافق الروايات الصحيحة في كتب السنة، وقد سبق ذكر بعضاً منها، وكلها تفيد بأن خروجها قبل حدوث موقعة الجمل كان دافعه الإصلاح بين المسلمين، والخوف والشفقة عليهم والحرص على مصلحتهم واجتماع كلمتهم، لما شكا إليها المسلمون ما صاروا إليه.

١٥) أنظر البداية والنهاية أو السيرة النبوية لابن كثير (٧/٢٤٦ ــ ٢٦٥).

قال ابن العربي: (وأما خروجها إلى حرب الجمل، فما خرجت لحرب ولكن تعلّق الناس بها وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة، وتهارج الناس ورجوا بركتها في الإصلاح، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق، وظنّت هي ذلك فخرجت عاملة بقول الله تعالى "لا خير في كثيرٍ من نجواهم" الآية)[١٦].

ونقل ابن حبان: (أن عائشة كتبت إلى أبي موسى - وهو والي الكوفة من قبل عليّ: إنه قد كان من أمر عثمان ما قد علمت، وقد خرجت مصلحة بين الناس، فمر من قبلكم بالقرار في منازلهم والرضا بالعافية حتى يأتيهم ما يحبّون من صلاح أمر المسلمين)[١٧].

أقول: ليعلم القارئ أن ما نقلت في بحثي هذا المختصر من الأقوال والروايات هو أقل بكثيرٍ جداً مما تركت، وذلك حتى لا أطيل وأخرج عن جادة الموضوع، وكل ما نقلته وتركته يفيد أنها ما خرجت إلا للإصلاح بين المسلمين والمطالبة بدم عثمان، وليس في أيّ منها ما يدل على أنها خرجت بدافع الغيرة من علي، ولمعرفة المرويات بطولها ينظر لذلك تلك المراجع المعتمدة، وكلها متظافرةٌ على أن خروج عائشة وطلحة والزبير إلى العراق كان قصد الإصلاح، وطلب الثأر لعثمان الذي قتل بغير حق، وإعزاز الإسلام بأخذ القصاص من الخوارج المحلين، بل إن علياً أيضاً لم ير في سيره إليهم إلا الإصلاح وجمع الكلمة. وأهل السنة والجماعة مجمعون على أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ما قصدت بخروجها إلى البصرة إلا الإصلاح بين بنيها من المسلمين وبهذا وردت الأخبار. أنظر عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة[١٨].

المطلب الثالث: أن ما سوى هذه الروايات السابق ذكرها ضعيفة وموضوعة.

أقول: فإن الروايات التي نقلناها سابقاً هي الروايات الصحيحة والمعتمدة عند أهل

---

١٦) أنظر لذلك الجامع لأحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣/٥٦٩_٥٧٠).

١٧) أنظر الثقات لابن حبان البستي (٢/٢٨٢).

١٨) وقد نقل هذا الإجماع ناصر الشيخ كما هو في كتابه عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٢/٧٠٧).

السنة وما سواها من الروايات هي من قبيل الكذب التي عبثت به يد الرافضة والزنادقة، فضلاً على أن الروايات التأريخية مجهول النسب غالباً، وأقصد بجهالة نسب الروايات التاريخية هو جهالة أسانيدها وضعفها، وانقطاعها.

ومعظم الروايات التي وردت في تأريخ الطبري بشأن حادثة الجمل خصوصاً، وما وقع بين الصحابة عموماً رضي الله تعالى عنهم أجمعين بعد مقتل عثمان رضي الله تعالى عنه قد جاءت عن طريق الكذابين، وأشهرهم أبو مخنف والكلبي، فأما أبو مخنف، فهو لوط بن يحيى بن سعيد بن مخنف الأزدي من أهل الكوفة، قال عنه الذهبي: (صاحب تصانيف وتواريخ. روى عن: جابر الجعفي، ومجالد بن سعيد، وصقعب بن زهير، وطائفة من المجهولين وعنه: عبد الرحمن بن مغراء، وعلي بن محمد المدائني. قال يحيى بن معين: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال الدارقطني: إخباري ضعيفٌ)[١٩]. وقد كُتِبت رسالةٌ علميةٌ مختصة بذلك اسمها "مرويات أبي مخنف في التاريخ". وأما الكلبي فهو محمد بن السائب بن بشير الكلبي، فقد نقل الإمام الذهبي كلام علماء الجرح فيه فقال عنه: (وقال عنه أبو عوانة: سمعت الكلبي يتكلم بشيءٍ من تكلم به كفر، وقال يزيد بن زريعٍ: رأيت الكلبي يضرب يده على صدره ويقول: أنا سبئيٌ، أنا سبئيٌ. وقال عبد الرحمن بن مهدي: سمعت أبا جزءٍ يقول: قال الكلبي: كان جبريل يوحي إلى النبي ﷺ، فقام لحاجة وجلس علي فأوحى جبريل إلى علي)[٢٠]. وقال عنه ابن حبان: (وكان الكلبي سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، من أولئك الذين يقولون إن علياً لم يمت، وإنه راجعٌ إلى الدنيا قبل قيام الساعة، فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، وإن رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها)[٢١]. وقال عنه أبو حاتم الرازي: (سألت أبي عن محمد بن السائب الكلبي، فقال:

---

١٩) أنظر سير اعلام النبلاء (٧/٣٠١_٣٠٢). وقال عنه ابن حجر بعد أن نقل طعن علماء الجرح والتعديل فيه (إخباريٌ تالفٌ). أنظر لسان الميزان (٦/٠٣٤).
٢٠) أنظر تأريخ الإسلام للذهبي (٣/٩٦٠).
٢١) أنظر المجروحين لابن حبان (٢/٢٥٤).

الناس مجتمعون على ترك حديثه لا يشتغل به هو ذاهبُ الحديث)[٢٢]. وقال عنه الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء:(شيعيٌ متروك الحديث)[٢٣]. في ختام هذا المطلب أقول لقد تواتر لدى أهل العلم أن أغلب ما يرويه الرافضة والزنادقة ومن في قلبه مرض مما حصل بين الصحابة هو من قبيل الكذب، قال ابن العربي المالكي: وأكثر ما تجد فيما يرويه أخباريوا الرافضة عن رواة مجهولين، أو كذابين، وأخفهم وطأة أبو مخنف لوط بن يحيي)[٢٤].

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى: (وإذا كان كذلك فنقول: ما علم بالكتاب والسنة والنقل المتواتر، من محاسن الصحابة وفضائلهم، لا يجوز أن يدفع بنقولٍ بعضها منقطعٌ، وبعضها محرفٌ، وبعضها لا يقدح فيما علم، فإن اليقين لا يزول بالشك، ونحن قد تيقنا ما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا، وما يصدق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلة العقل، من أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء، فلا يقدح في هذا أمورٌ مشكوكُ فيها، فكيف إذا علم بطلانها؟!) [٢٥].

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة، وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطعٌ وضعيفٌ، وبعضه كذبٌ، وهذا فيما بأيدينا، وبين علمائنا فينبغي طيه، وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم وكتمان ذلك متعينٌ عن العامة وآحاد العلماء)[٢٦].

وقد أجمل الشيخ إحسان إلهي ظهير واختصر بكلماتٍ قلائلٍ حال المرويات التأريخية

---

٢٢) أنظر كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٧١/٧).
٢٣) أنظر سير أعلام النبلاء (٢٤٨/٦).
٢٤) أنظر العواصم من القواصم ص (١٦٧).
٢٥) أنظر منهاج السنة النبوية (٥٠٣/٦).
٢٦) أنظر سير اعلام النبلاء (٩٢/١٠).

عما وقع يوم الجمل وصفين، فزاد فيها الكذابين والزنادقة ونقصوا، وهي الروايات التي يستشهد بها الحسامي وأمثاله فقال إحسان إلهي ظهير رحمه الله تعالى: (إن أكثر الأخبار في ذلك مختلقةٌ، ولم يصح منه شيءٌ) [٢٧].

المطلب الرابع: أقوال علماء الإسلام ونقاد الروايات والأسانيد والتي تؤكد أن خروج عائشة وطلحة والزبير كان لغرض الإصلاح والمطالبة بدم عثمان.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى: (ومحصلها أن عثمان لما قتل وبويع عليٍّ بالخلافة خرج طلحة والزبير إلى مكة فوجدا عائشة وكانت قد حجت فاجتمع رأيهم على التوجه إلى البصرة يستنفرون الناس للطلب بدم عثمان فبلغ ذلك علياً، فخرج إليهم فكانت وقعة الجمل) [٢٨]. وقال ابن حجر أيضاً في موضعٍ آخر من نفس المؤلف: (والعذر في ذلك عن عائشة أنها كانت متأولةً هي وطلحة والزبير، وكان مرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس، وأخذ القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنهم أجمعين، وكان رأي علي الاجتماع على الطاعة، وطلب أولياء المقتول القصاص ممن يثبت عليه القتل بشروطه) [٢٩]. وقال أيضاً في موضعٍ آخر من فتح الباري: (ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وانما أنكرت هي ومن معها على علي منعه من قتل قتلة عثمان، وترك الاقتصاص منهم، وكان عليٍّ ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحدٍ بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم، فأنشبوا الحرب بينهم) [٣٠]. كما أن الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى قد أكد على هذا المعنى في مواضعٍ كثيرةٍ من كتابه فتح الباري اكتفيت منها بما ذكرته سابقاً.

---

٢٧) وقد قام الشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله تعالى في الحاشية بعزو فحوى هذا القول لمراجعٍ علميةٍ عدة استقى منها هذه الجملة. أنظر لذلك كتابه الشيعة والتشيع ص (٣٩١). والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية.

٢٨) أنظر فتح الباري لابن حجر (١٢٨/٨).

٢٩) أنظر المرجع السابق (١٠٨/٧).

٣٠) أنظر المرجع السابق (٥٦/١٣).

وقال بن تيمية رحمه الله تعالى:(فإن عائشة لم تقاتل، ولم تخرج لقتال، وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت كلما ذكرت تبكي حتى تبل خمارها، وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير رضي الله عنهم أجمعين، ولم يكن لهؤلاء قصد في القتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم)[٣١]. وللإمام الذهبي كلاماً مثل هذا[٣٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً في موضعٍ آخر من نفس الكتاب: (فإن عائشة لم تقاتل، ولم تخرج لقتال، وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين ... لا قاتلت، ولا أمرت بقتال هكذا ذكر غير واحدٍ من أهل المعرفة بالأخبار)[٣٣].

ويقول عمر بن شبَّه: (إن أحداً لم ينقل ان عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا أحداً ليولوه الخلافة، وإنما أنكروا على عليٍّ منعه من قتال قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم)[٣٤].

وقال ابن حزم رحمه الله: (وأما أم المؤمنين والزبير وطلحة رضي الله عنهم، ومن كان معهم فما أبطلوا قط إمامة علي، ولا طعنوا فيها، ولا ذكروا فيه جرحةً تحطه عن الإمامة، ولا أحدثوا إمامةً أخرى، ولا جددوا بيعة لغيره هذا ما لا يقدر أن يدعيه أحد بوجه من الوجوه. بل يقطع كل ذي علمٍ على أن كل ذلك لم يكن، فإذ لا شك في كل هذا فقد صح صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي ولا خلافاً عليه ولا نقضاً لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعةً غير بيعته، هذا ما لا يشك فيه أحدٌ، ولا ينكره أحدٌ، فصح أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسد الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ظلماً، وبرهان

٣١) أنظر منهاج السنة النبوية (٤/٣١٦).
٣٢) أنظر لذلك كتابه المنتقى من منهاج الإعتدال ص (٢٢٢).
٣٣) أنظر منهاج السنة لابن تيمية (٢/١٨٥).
٣٤) أنظر أخبار البصرة لعمر بن شبه نقلا عن فتح الباري (١٣/٥٦).

ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتله عثمان إلا أن الأراغة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير وبذلوا السيف فيهم، فدفع القوم عن أنفسهم في دعوى حتى خالطوا عسكر علي فدفع أهله عن أنفسهم وكل طائفة تظن ولا شك أن الأخرى بدأ بها بالقتال، واختلط الأمر اختلاطا لم يقدر أحدٌ على أكثر من الدفاع عن نفسه، والفسقة من قتلة عثمان لا يغترون من شن الحرب واضرامه، فكلتا الطائفتين مصيبةٌ في غرضها ومقصدها، مدافعةٌ عن نفسها، ورجع الزبير وترك الحرب بحالها، وأتى طلحة سهم غايرٍ وهو قائمٌ لا يدري حقيقة ذلك الإختلاط فصادف جرحاً في ساقه، كان أصابه يوم أحدٍ بين يدي رسول الله ﷺ، فانصرف ومات من وقته رضي الله عنه وقتل الزبير رضي الله عنه بوادي السباع) (٣٥)

وقد أكد أبو بكر ابن العربي المالكي هذا المقصد الذي خرجت عائشة ومن معها من مكة إلى البصرة، لتحقيقه، واستبعد أن تكون قد خرجت ومن معها كطلحة والزبير لغرضٍ آخرٍ، كما أنه قد ضعف الروايات التي وردت بشأن ذلك فقال رحمه الله تعالى: (ويمكن أنهم خرجوا لينظروا في جمع طوائف المسلمين، وضم تشردهم، وردهم إلى قانونٍ واحدٍ، حتى لا يضطربوا فيقتتلوا، وهذا هو الصحيح، لا شيء سواه بذلك وردت صحاح الأخبار)[٣٦]. وقال أبو بكرٍ بن العربي رحمه الله تعالى في موضعٍ آخر من نفس الكتاب: (خرج طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم رجاء أن يرجع الناس إلى أمهم، فيراعوا حرمة نبيهم، واحتجوا عليها عندما حاولت الامتناع بقول الله تعالى: "لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ" سورة النساء:١١٤ ، ثم قالوا لها: إن النبي ﷺ قد خرج في الصلح وأرسل فيه، فرجت المثوبة، واغتنمت الفرصة، وخرجت حتى

٣٥) أنظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١٢٣/٤).

٣٦) أنظر العواصم من القواصم ص (١٥١).

بلغت الأقضية مقاديرها)[٣٧].

وكذا قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (وبلغ الخبر ـأي: مقتل عثمان ـ عائشة، وهي حاجة ومعها طلحة والزبير، فخرجوا إلى البصرة يريدون الإصلاح بين الناس، واجتماع الكلمة)[٣٨].

المطلب الخامس: أنها ومن معها قد أصابوا أجر المجتهد إذا أخطأ.

أقول: وفي حالٍ كهذا فأم المؤمنين ومن معها رضي الله تعالى عنها وعنهم أجمعين مجتهدون، والمجتهد مغفورٌ له إن أخطأ في اجتهاده، قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (فلو قال قائلٌ إن علياً ومن قاتله قد التقيا بسيفيهما، وقد استحلوا دماء المسلمين، فيجب أن يلحقهم الوعيد، فجوابه أن الوعيد لا يتناول المجتهد المتأول، وإن كان مخطئاً فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا" قد فعلت، وقد عفا للمؤمنين عن النسيان والخطأ، والمجتهد المخطيء مغفورٌ له خطأه، وإذا غفر خطأ هؤلاء في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة لكونها لم تقر في بيتها إذ كانت مجتهدة أولى)[٣٩].

وقال ابن عثيمين رحمه الله تعالى: (أن ما ندين الله به، أن ما جرى بينهم، فهو صادرٌ عن اجتهادٍ، والاجتهاد إذا وقع فيه الخطأ، فصاحبه معذورٌ مغفورٌ له)[٤٠].

بل إن المعلوم في الشريعة الإسلامية أن المجتهد إن أخطأ فله أجرٌ، وإن أصاب فله أجران، وعلى هذه القاعدة، فعائشة رضي الله تعالى عنها قد اعتقدت أن سيتحقق بذلك السفر مصلحة للمسلمين فتأولت في هذا، واجتهدت، فلن تعدم أجر المجتهد المخطئ إن شاء الله تعالى. قال ابن كثيرٍ رحمه الله تعالى: (وأما ما شجر بينهم بعده

---

٣٧) أنظر المرجع السابق ص (١٥٢).

٣٨) أنظر مختصر سيرة الرسول لمحمد بن عبد الوهاب ص (٦١٣).

٣٩) أنظر المنتقى من منهاج الإعتدال (١/٢٢٥)، ولشيخ الإسلام بن تيمية كلاماً مثله في كتابه منهاج السنة النبوية (٤/١٧٢).

٤٠) أنظر مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين "قسم العقيدة" (٨/٦١٨)

عليه الصلاة والسلام، فمنه ما وقع عن غير قصد، كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد، كيوم صفين. والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذورٌ وإن أخطأً، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان، وكان عليٌ وأصحابه أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين)[٤١].

وقال أبو بكر الباقلاني رحمه الله تعالى: (ونعتقد أن علياً عليه السلام أصاب فيما فعل، وله أجران، وأن الصحابة رضي الله عنهم إن ما صدر منهم كان باجتهاد فلهم الأجر، ولا يفسقون ولا يبدعون، والدليل عليه قوله تعالى: "لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا" سورة الفتح:١٨، وقوله ﷺ "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجرٌ" إذا كان الحاكم في وقتنا له أجران على اجتهاده فما ظنك باجتهاد من رضي الله عنهم ورضوا عنه)[٤٢].

وقال ابن تيمية: (ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم ما هو كذبٌ ومنها ما قد زيد فيه ونقص، وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون)[٤٣].

وقال ابن حجر: (واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عرف الحق منهم، لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهادٍ، بل ثبت أنه يؤجر أجرا واحدًا، وأن المصيب يؤجر أجرين)[٤٤].

المطلب السادس: الحب المتبادل بين الصحابة الذين شهدوا يوم الجمل بعد الموقعة.

بعد أن تأكد لنا من خلال الروايات الصحيحة أن خروجها قبل حدوث موقعة الجمل كان دافعه الإصلاح بين المسلمين، والخوف والشفقة عليهم والحرص على

٤١) أنظر الباعث الحثيث ص (٢٨١).
٤٢) أنظر كتاب الإنصاف للباقلاني ص (٢٢).
٤٣) أنظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/١٥٥). وانظر متن العقيدة الواسطية بشرح محمد خليل هراس ص (١٤٣).
٤٤) أنظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (١٣/٣٤).

مصلحتهم واجتماع كلمتهم، وبمشورة ومشاركة طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما في الخروج، ولم يخطر ببال أيّ منهم أن أحداً سيقتل، وأن لها، وأن لهم أجر من اجتهد فأخطأ، فقد لزم أن نذكر الروايات التي وصفت لنا الحال بعد الموقعة المشؤومة، إذ من خلالها سيتضح لنا على وجه القطع والتأكيد، صفاء النوايا وسلامة القلوب بين طرفي الحدث، وهم علي ومن معه، وأم المؤمنين عائشة ومن معها رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وأن كلا الطرفين كان يلتمس العذر لصاحبه، ويحسن الظن به ويرى له الحقوق التي أوجبها الإسلام كاملة، ما يعني أن كل طرفٍ يرى براءة خصمه، وحسن مقصده، ولو كانت الأسباب غير ما ذكرناه لكان تعامل كل طرفٍ مع الآخر غير ذلك.

فقد روى الإمام الطبري في تأريخه أن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه جاء إلى أم المؤمنين رضي الله عنها ليطمئن على سلامتها، وأنه أنزلها في أعظم دارٍ في البصرة، وهي دار عبدالله بن خلف وهي أعظم دارٍ في البصرة، ولما بلغه أن رجلين ينالان من عائشة، فأمر القعقاع بن عمر أن يجلد كل واحدٍ منهما مائة جلدةً، وأن يجردهما من ثيابهما ففعل، وعندما أرادت الرجوع إلى المدينة جهزها بكل شيءٍ ينبغي لها من مركبٍ، أو زادٍ أو متاعٍ، وأخرج معها كل من نجا ممن خرج معها، إلا من أحب المقام، واختار لها أربعين امرأةً من نساء أهل البصرة المعروفات، وقال: تجهز يا محمد، فبلغها، فلما كان اليوم الذي ترتحل فيه، جاءها حتى وقف لها، وحضر الناس، فخرجت على الناس وودعوها وودعتهم، وقالت: يا بني، تعتب بعضنا على بعض استبطاء واستزادة، فلا يعتدن أحدٌ منكم على أحدٍ بشيءٍ بلغه من ذلك، إنه والله ما كان بيني وبين عليٍّ في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وإنه عندي على معتبي من الاخيار، وقال علي: يا أيها الناس، صدقت والله وبرت،

ما كان بيني وبينها الا ذلك، وانها لزوجه نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة[٤٥].

وقال ابن العماد: (ولما ظهر علي جاء إلى عائشة فقال غفر الله لك قالت ولك ما أردت إلا الإصلاح ثم أنزلها في دار البصرة وأكرمها واحترمها وجهزها إلى المدينة في عشرين أو أربعين امرأة ذوات الشرف وجهز معها أخاها محمدا وشيعها هو وأولاده وودعها رضي الله عنهم)[٤٦].

وكانت رضي الله تعالى عنها بعد ذلك إذا قرأت قول الله تعالى: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) تبكي حتى تبل خمارها. أنظر لذلك الطبقات لابن سعدٍ (٨١/٨). لأن هذه الآية كانت تذكرها بموقعة الجمل فكانت تبكي لفرط ندمها على خروجها من بيتها رضي الله تعالى عنها. وروى عنها أيضاً رضي الله تعالى عنها أنها بعد حادثة الجمل كانت تقول: (إنما أريد أن يحجز بين الناس مكاني، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتال، ولو علمت ذلك لم أقف ذلك الموقف أبداً)[٤٧].

وعن شأن طلحة فقد نقل ابن عساكر بإسناده عن الشعبي أنه قال: (رأى علي بن أبي طالب طلحة ملقى في بعض الأودية، فنزل فمسح التراب عن وجهه، ثم قال: "عزيزٌ علي أبا محمد أن أراك مجدلًا في الأودية وتحت نجوم السماء. إلى الله أشكو عجزي وبجري)[٤٨].

وبعد وقعة الجمل وأثناءها كان الصحابة يعترفون لها بالفضل، فقد وروى البخاري عن عمار بن ياسر أنه قال: (ولما بعث علي عماراً و الحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمار فقال: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا و الآخرة، و لكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها). يعني عائشة)[٤٩].

---

٤٥) أنظر لذلك تاريخ الطبري (٥٣٩/٤،٥٤٤)

٤٦) أنظر شذرات الذهب في أخبار من قد ذهب (٢٠٦/١)

٤٧) ينظر لذلك المغازي للإمام الزهري ص (١٥٤).

٤٨) أنظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١١/٥٢_٥١١).

٤٩) أنظر صحيح البخاري (٢٩/٥) برقم: ٣٧٧٢.

ونقل القسطلاني عن ابن هبيرة في شرحه لهذا الحديث قوله: (إن عماراً كان صادق اللهجة وكان لا تستخفه الخصومة إلى تنقيص خصمه، فإنه شهد لعائشة بالفضل التام مع ما بينهما من الحرب)[٥٠].

وروى الترمذي بإسناده أن رجلاً نال من عائشة عند عمار، فقال: (أغرب مقبوحاً، أتؤذي حبيبة رسول الله ﷺ)[٥١]. وضعفه الألباني. أقول: وهذه الرواية وإن كانت ضعيفةً[٥٢]، لكن معناه صحيح بدلالة مقولة عمار الثابتة في صحيح البخاري في اعترافه بمكانتها وفضلها، واللائق بالصحابة الكرام أن يكون هذا هو موقفهم في مثل هذه الحالات، وغاية ما ناله الرجل من عائشة هو أقل بكثير مما قاله الحسامي بلا شك ولا ريب، ولو كان ما قاله هذا الرجل مثل كلام الحسامي لربما كان موقف عمارٍ وردة فعله منه وإنكاره على ذلك الرجل أشد من ذلك، ناهيك فيما لو أصر على كلامه كإصرار الحسامي على مقالاته السيئة تجاه أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، فما هو موقف عمار منه ؟.. أنا أدع الإجابة لكم.

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية التي وردت في فضل الصحابة الكرام وفيه ثلاثة مطالب.

ما ورد من نصوص الوحي من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وكلام السلف، عن فضل الصحابة الكرام أكثر من أن يُحصر في كتابٍ، وأشهر من أن يُذكر في رسالة، فالمكتبة الإسلامية مليئةٌ بكتب فضائلهم وشمائلهم ومناقبهم وسيرهم، وهذا لا يخفى على أحدٍ من المسلمين. إلا أننا سنقف إن شاء الله تعالى بالقارئ الكريم على بعض ما وردٍ من الأدلة العامة في فضائلهم، وتكمن أهمية ذكر فضائل الصحابة

٥٠) أنظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (١٠/١٩٤).
٥١) وقال عنه الترمذي هذا حديث حسن (٥/٧٠٧) برقم: ٣٨٨٨.
٥٢) أنظر ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني (١/٥٢٥).

الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين في هذا المبحث، أن في ذكرها ردٌ على من يطعن فيهم، أو يذكر ما حصل بينهم على سبيل التنقص والذم، إذ المعروف عند الناس أن من عظمت محاسنه، فإن مثالبه تتضاءل لا سيما إن كانت تلك الأخطاء صادرة عن خطأ نشأ عن اجتهادٍ، أو تأويلٍ أو غيره، والله أكرم وأرحم وأحلم من خلقه، وبلغت هذه الصفات منه جل وعلا حد الإطلاق، فلا قياس لها، ولا حداً يحدها، فأولى به تبارك وتعالى أن يغفر لمن له قدم سبق في خدمة دينه، ومقارعة أعداءه ما بدر منه. قال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله تعالى: (وهذا موسى كليم الرحمن ، ألقى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبها له، ألقاها على الأرض حتى تكسرت، ولطم عين ملك الموت ففقأها، وعاتب ربه ليلة الاسراء في النبي ﷺ، وقال: شابٌّ بُعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي، وأخذ بلحية هارون، وجره إليه، وهو نبي الله، وكل هذا لم ينقص من قدرة شيئاً عند ربه، وربه تعالى يكرمه ويحبه، فإن الأمر الذي قام به موسى، والعدو الذي برز له، والصبر الذي صبره، والأذى الذي اوذيه في الله، أمرٌ لا تؤثر فيه أمثال هذه الأمور، ولا تغير في وجهه، ولا تخفض منزلته، وهذا امرٌ معلومٌ عند الناس، مستقرٌ في فطرهم، أن من له الوفُ من الحسنات، فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، حتى أنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة كما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنبٍ واحد ... جاءت محاسنه بألف شفيع. وقال آخر:

فإن يكن الفعل الذي ساء واحداً .. فأفعاله اللاتي سررن كثير.

والله سبحانه يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلبَ كان التأثير له، فيفعل بأهل الحسنات الكثيرة، والذين آثروا محابه، ومراضيه، وغلبتهم دواعي

طبعهم أحياناً من العفو، والمسامحة مالا يفعله مع غيرهم، وأيضاً، فان العالم إذا زل، فإنه يحسن إسراع الفيئة، وتدارك الفارط، ومداواة الجرح، فهو كالطبيب الحاذق البصير بالمرض وأسبابه وعلاجه، فإن زواله على يده أسرع من زواله على يد الجاهل) [٥٣].

أقول: وبناءً على هذا فإن الله سيغفر في هذه الحالة ما وقع بين الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين، لسبقهم على الإسلام وعظم فضلهم في نصرة دينه ونبيه ﷺ، والتضحية بأموالهم وأنفسهم في سبيل مرضاة الله تعالى، قال ابن القيم أيضاً رحمه الله تعالى: (ولكن من قواعد الشرع والحكمة أيضاً، أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثيرٌ ظاهرٌ، فإنه يُحتمل له مالا يُحتمل لغيره، ويُعفَى عنه مالا يُعفَى عن غيره، فإن المعصية خبثٌ، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، بخلاف الماء القليل، فإنه لا يحمل أدنى خبثٍ، ومن هذا قول النبي لعمر، وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدرٍ، فقال اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم، وهذا هو المانع له من قتل من حس عليه، وعلى المسلمين وارتكب مثل ذلك الذنب العظيم، فأخبر أنه شهد بدراً، فدل على أن مقتضى عقوبته قائمٌ، لكن منع من ترتب أثره عليه ماله من المشهد العظيم، فوقعت تلك السقطة العظيمة، مغتفرةً في جنب ماله من الحسنات، ولما حضَّ النبي ﷺ على الصدقة، فأخرج عثمان رضى الله عنه تلك الصدقة العظيمة، قال ماضر عثمان ما عمل بعدها، وقال لطلحة لما تطاطأ للنبي ﷺ حتى صعد على ظهره الى الصخرة: أوجب طلحة) [٥٤]. وقال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى (نحن لسنا ندعى لواحدٍ من هؤلاء العصمة من كل ذنبٍ، بل ندعى أنهم من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين وعباده الصالحين، وأنهم من سادات أهل الجنة، ونقول: إن الذنوب جائزةٌ على من هو أفضل منهم من الصديقين،

---

٥٣) أنظر مفتاح دار السعادة ص (١٧٧)، وانظر لذلك مدارج السالكين (٤٢٧/٢)

٥٤) أنظر المرجع السابق ص (١٧٦)

ومن هو أكبر من الصديقين، ولكن الذنوب يرفع عقابها بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة، وغير ذلك، وهؤلاء لهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس لمن هو دونهم، وابتلوا بمصائبٍ يكفر الله بها خطاياهم لم يبتل بها من دونهم، فلهم من السعي المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم، وهم بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم)[٥٥]. وبناءً على هذا فما للصحابة من المكانة عند الله تعالى وخصوصاً ذوي السبق والفضل والتضحية والأجر والمثوبة منهم كعائشة وطلحة والزبير ما يمسح هفوتهم، ويقيل عثرتهم، فكيف إن كانت تلك الهفوة، وذلك الخطأ غير مقصودٍ لذاته أو محل اجتهادهم لمصلحة راجحة غلبت لديهم، وقد اقتصرت فيه على ذكر بعض فضائل الصحابة على الإجمال، وبعضاً من فضائل أولئك الذين تناولهم الحسامي في مقالاته باللمز والتَّنَقُّص، وهم أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

المطلب الأول: ما ورد في فضلهم وحقهم من القرآن الكريم.

الآية الأولى وهي قوله عز وجل: (وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ) سورة التوبة: ١٠٠.

الآية الثانية وهي قوله عز وجل: (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا) إلى أن قال عز وجل: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) سورة الفتح:٢٩.

الآية الثالثة وهي قوله عز وجل: (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) سورة الفتح:١٨، حتى سُمِّيَتْ هذه البيعة بيعة الرضوان؛ لأَنَّ اللهَ رَضِيَ ما عملوه، رَضِيَ بيعتهم فَسُمِّيَتْ بيعة الرضوان، ومن رضي الله تعالى عنهم لا يسخط عليه أبداً، وفي هذا دلالة على أنهم سيمضون في طريق مرضاته جل وعلا، ومنهم طلحة والزبير

٥٥) أنظر منهاج السنة النبوية (٤/١٨٢).

وأمنا عائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

الآية الرابعة وهي قوله عز وجل: (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ، وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) سورة الحشر: ٨-١٠. وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله ألا يجعل في قلوبهم غلا لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه غلٌ للذين آمنوا، ولم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيباً، بنص القرآن.

المطلب الثاني: ما ورد في حق الصحابة الكرام وفضلهم من السنة النبوية.

بعد أن نقلنا من الروايات التأريخية والآيات القرآنية ما يدفع عن أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ومن معها تهمة الظن السيء في سبب خروجها الذي تسبب في وقعة الجمل، فقد حان الوقت إن شاء الله تعالى للانتقال إلى دليلٍ آخر يؤكد ما دلت عليه الروايات التأريخية، وهو ذكر ما ورد في فضل الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم في السنة النبوية الشريفة، وخاصة ذوي الفضل منهم، وفي مقدمتهم عائشة وطلحة والزبير لأنهم من خيرة أصحاب النبي ﷺ باتفاق الأمة وإجماعها، وقد نقل هذا الإجماع ابن أبي العز في الطحاوية ص (٤٨٨). وموضع الدلالة في ذلك أن فضائلهم، وما لهم من مكانة عند الله تعالى، وعند رسوله ﷺ، والمؤمنين في كل زمانٍ ومكانٍ، يمنع عنهم كل تهمةٍ لا تليق بهم، وتُنقِص من قدرهم، لأن الله تعالى

ورسوله ﷺ لا يمتدحان ويُحبان إلا من علما فيه الخير، واستدامته فيه، ويكون يوم الجمل هفوةً ابتلى الله بها تعالى المؤمنين، وجعلها فتنةً لهم، ليعلم الله تعالى من يرعى حرمة نبيه ﷺ في صحبه وأهله، والآن فإلى تلكم الفضائل التي وردت بشأنهم في كتاب الله تعالى وسنة نبيه عن تلكم الثلة الفذة الطاهرة ﷺ.

فعن ابن عباسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: (من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة، والناس أجمعين)(٥٦).

فهذا الحديث الذي لعن فيه النبي ﷺ من ينال من أصحابه بأية أذية يدل على أن النبي ﷺ كان يغضب لأصحابه، وخاصة ذوي الفضل والسبق منهم أشد الغضب، وأنه كان يتأذى لذلك أشد الأذى، حتى لو كان الخلاف مما يحصل بين الناس، ومما جرت به العادة بين الناس، وأنه كلما كان الصحابي صاحب فضلٍ وسبقٍ كانت مكانته أعلى وكان النبي ﷺ يغضب إن نيل منه أكثر من غيره، فقد روى البخاري رحمه الله تعالى من حديث أبي الدرداء قال: كنت جالسا عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكرٍ آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته، فقال النبي ﷺ: (أما صاحبكم فقد غامر)، فسلم وقال: إني كان بيني وبين ابن الخطاب شيء، فأسرعت إليه ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي فأبى علي، فأقبلت إليك، فقال: (يغفر الله لك يا أبا بكر) ثلاثاً، ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أثم أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي ﷺ، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر، حتى أشفق أبو بكر، فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم، مرتين، فقال النبي ﷺ: (إن الله بعثني إليكم فقلتم كذبت، وقال أبو بكر صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي) مرتين، فما أوذي بعدها(٥٧).

فمن فقه هذا الحديث أن الخلاف بين أبي بكر وعمر كان عادياً، ومما يحصل بين

---

٥٦) وهذا الحديث قد صححه الالباني كما في السلسلة الصحيحة برقم: ٢٣٤٠ .وعزاه للطبراني والخطيب البغدادي وغيرهم وصححه.

٥٧) أنظر صحيح الإمام البخاري (٥/٥) برقم: ٣٦٦١.

الناس، وأن أبا بكرٍ كان أظلم كما جاء في الرواية، وأن عمر كان قد جاء معتذراً، فكيف بمن ينال منهم لا لشيءٍ إلا لشبهةٍ باعثها روايةٌ تاريخية قد تصح، والراجح هو عدم صحتها، ولو صحت لكان لها تأويلات كثيرةٌ تتفق مع فضلهم وسبقهم غير ما ذهب إليها أهل البدع، والأهواء والزندقة في كثيرٍ من الأحيان، وأنا هنا أتعجب أن أمثال عبد الرحمن الحسامي يردد مقولاتهم ويؤصل لها، وينافح عنها ويصر عليها، فحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل على من يتكلم في أصحاب النبي ﷺ، وزوجاته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وذكر مثالب، وأخطاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم وخاصة ذوي الفضل كعائشة وطلحة والزبير هو من قبيل سبِّهم والتنقص بهم، وقد كان النبي ﷺ في حياته الشريفة كما سيأتي معنا ينهى من له صحبة متأخرة أن ينال ممن له صحبة متقدمة، فعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: (لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه)[٥٨]. ولهذا الحديث قصة كما ذكر ذلك ابن أبي العز في شرح الطحاوية فقال: (أنه كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيءٌ، فسبه خالدٌ، فقال رسول الله ﷺ: "لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحدٍ ذهباً، ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه". وقد انفرد مسلمٌ بذكر سب خالدٍ لعبد الرحمن، دون البخاري، فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: "لا تسبوا أصحابي" ، يعني عبد الرحمن وأمثاله، لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل، وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى فتح مكة، وسموا الطلقاء، منهم أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية،

٥٨) رواه البخاري (٨/٥) برقم:٣٦٧٣ ومسلم (١٩٦٧/٤) برقم:٢٥٤٠.

والمقصود أنه نهى من له صحبةٌ آخراً أن يسب من له صحبة أولاً، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يشركوهم فيه، حتى لو أنفق أحدهم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه، فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة فكيف حال من يتكلم في الصحابة وليس منهم بحال مع الصحابة؟ رضي الله عنهم أجمعين. والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة)[٥٩].

أقول: فهذا الحديث الذي استنبط منه شارح الطحاوية فضل وعلو درجة ومكانة من كان له سبق قدم إلى الإسلام ونصرته في الدرجة والمكانة عند الله، حتى أن النبي ﷺ قد نهى خالداً أن يتكلم في عبد الرحمن بن عوف، وكلاهما صحابيان، وخالد هو سيف الله المسلول، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي أغرى عبد الرحمن الحسامي بطلحة والزبير وعائشة، وهم من السابقين والمبشرين بالجنة رضي الله تعالى عنهم. ومما يدل على حرمة عرض الصحابة وخاصة ذوي الفضل منهم ما روى أصحاب السنن، وغيرهم بأسانيد صحيحة من حديث سعيد بن زيدٍ رضي الله تعالى عنه وغيره أنه كان في المسجد فذكر رجلٌ علياً عليه السلام، فقام سعيدُ بن زيدٍ فقال: أشهد على رسول الله ﷺ أني سمعته وهو يقول: (عشرة في الجنة النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة)، ولو شئت لسميت العاشر قال: فقالوا: من هو؟ فسكت. قال: فقالوا: من هو؟ فقال: (هو سعيد بن زيد)[٦٠].

أقول: وهذه الرواية تؤكد صحة ما فهمه صاحب الطحاوية من قصة عبد الرحمن بن

---

٥٩) أنظر شرح العقيدة الطحاوية ص (٨٦٤).

٦٠) أنظر سنن أبي داوود (٤/٣٤٣) برقم: ٤٦٥١، وصححه الألباني، وانظر سنن الترمذي (٥/٦٤٨) برقم:٣٧٤٨.

عوفٍ وخالد بن الوليد، وفيها من الفقه ما يدل على حرمة النيل والتنقص من قدر الصحابة الكرام، لأن سعيد بن زيدٍ رضي الله تعالى عنه قد استدل على حرمة كلام الرجل في علي بن أبي طالبٍ رضي الله تعالى عنه ببشارة النبي ﷺ لعلي بالجنة، وشهادة النبي ﷺ له بدخول الجنة تدل على علو فضله، ومن كان كذلك فيحرم سبه، أو التنقص من قدره، وأنه بهذا الفضل يتضائل كل خطأٍ بدر منه، ومن فقه هذه الرواية أيضاً أنه كما استدل سعيد بن زيدٍ على حرمة القدح في عليٍّ بهذه الرواية، فكذلك نستدل بها على حرمة النيل من طلحة والزبير، لأنهما ممن بشّرهما النبي ﷺ بالجنة وأثنى عليهما، وهذا دليلٌ على علو فضلهم ومنزلتهم عند الله تعالى، أقول: فكيف إذا كانت مثلبةُ الحسامي عليهم هي فتنةٌ اِلتاثوا بها، واصطلوا بنارها دون إرادةٍ أو قصدٍ منهم كما مر معنا وكما سيأتي كذلك إن شاء الله تعالى، ومع أن مقام البحث وموضوعه لا يتيح الفرصة لتتبع ما جاء في فضل كل واحدٍ منهما على وجه الخصوص، إلا أن ما لهم من السبق إلى الإسلام، وأنهم ممن مات النبي ﷺ وهو عنهم راضٍ، ولا ينال من جاء بعدهم حتى من أصحاب النبي ﷺ فضلهم كافياً لأن نحكم بحرمة الكلام فيهم، وبوجوب إسكات من نال منهم والرد عليه. قال الله تعالى في فضل أهل السبق: (لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) سورة الحديد: ١٠. قال الإمام بن جرير الطبري رحمه الله تعالى في تفسير الآية الكريمة: (كان قتالان، أحدهما أفضل من الآخر، وكانت نفقتان إحداهما أفضل من الأخرى، كانت النفقة والقتال من قبل الفتح أفضل من النفقة والقتال بعد ذلك)[٦١]. وفضل النفقة والقتال قبل الفتح عما بعده سببه كما قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره: (أن قبل فتح مكة كان الحال شديداً، فلم يكن يؤمن حينئذٍ إلا الصديقون، وأما بعد الفتح فإنه ظهر

٦١) أنظر تفسير الطبري (١٧٤/٢٣).

الإسلام ظهوراً عظيماً، ودخل الناس في دين الله أفواجا)[٦٢].

والصحابة الكرام هم خير هذه الأمة وقرنهم هو خير قرونها، وطلحة والزبير وعائشة هم من أكثر الصحابة خيرية وفضلاً على سائر الصحابة عدى الخلفاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، فعن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ (خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قومٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته)[٦٣].

وأصحاب النبي ﷺ الكرام رضي الله تعالى عنهم وارضاهم هم أمنةٌ لهذه الأمة من الفتن، والتأريخ يشهد أنما جاءت الفتن إلا بعد موتهم، وأنه كلما تناقصت أعدادهم دخلت البدع وكثرت، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي بردة عن أبي موسى، قال: صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ فقلنا: (لو انتظرنا حتى نصلي معه العشاء فانتظرنا نخرج علينا فقال: "ما زلتم هاهنا"؟ قلنا: نعم نصلي معك العشاء، قال: "أحسنتم"، أو قال: "أصبتم"، ثم رفع رأسه إلى السماء فقال: "النجوم أمنة السماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا أنا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون)[٦٤]. قال ابن حبان رحمه الله تعالى عن هذا الحديث: (يشبه أن يكون معنى هذا الخبر أن الله جل وعلا جعل النجوم علامة لبقاء السماء وأمنة لها عن الفناء فإذا غارت واضمحلت أتى السماء الفناء الذي كتب عليها وجعل الله جل وعلا المصطفى أمنة أصحابه من وقوع الفتن فلما قبضه الله جل وعلا إلى جنته أتى أصحابه الفتن التي أوعدوا وجعل الله أصحابه أمنة أمته من ظهور الجور فيها فإذا مضى أصحابه أتاهم ما يوعدون من ظهور غير الحق من الجور والأباطيل)[٦٥]. فالائق بكل مسلمٍ أن يعرف

٦٢) أنظر تفسير بن كثير (٨/١٢).
٦٣) رواه مسلم (٤/١٩٦٢) برقم:٢٥٣٣.
٦٤) أنظر صحيح مسلم (٤/١٩٦١) برقم: ٢٥٣١.
٦٥) أنظر صحيح ابن حبان (١٦/٢٣٤).

أن لهم عند الله تعالى الفضل الكبير والمكانة العالية، وأن لهم عند رسوله ﷺ المحبة والتقدير، وأن أذيتهم هي أذية له. قال البربهاري رحمه الله: (اعلم أنه من تناول أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه إنما أراد محمداً ﷺ، وقد آذاه في قبره)(٦٦).
وهذا علامة الهلاك والانحراف والعياذ بالله تعالى وكفى به سبباً لذلك. قال أبو عثمان الصابوني رحمه الله: (من أبغضهم وسبهم، ونسبهم إلى ما تنسبهم الروافض والخوارج لعنهم الله، فقد هلك في الهالكين...إلى قوله: ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم، ونقصاً فيهم)(٦٧).

ومذهب السلف الصالح هو أنه لا يقدح في الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلا رافضي خبيثٌ. قال حرب الكرماني: (وذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم والكف عن ذكر مساويهم التي شجرت بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ، أو واحد منهم، أو نقصه، أو طعن عليه، أو عرض بعيبهم، أو عاب أحداً منهم فهو مبتدعٌ رافضيٌ خبيثٌ مخالفٌ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)(٦٨).
وأما عائشة رضي الله تعالى فالكلام عن مكانتها عند رسول الله ﷺ مما يعجز المسلم عن استيفائه، فيكفي أنها زوجة النبي ﷺ بوحيٍ من الله تعالى واصطفاءٍ منه تبارك وتعالى، والنبي طيبٌ ولن تكون زوجته إلا طيبةٌ مثله. قال تعالى: (الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) سورة النور آية:٢٦.
وعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ، قال لها: (رأيتك في المنام مرتين، أرى أنك في سرقة من حرير، ويقول: هذه امرأتك، فاكشف عنها، فإذا هي أنت،

٦٦) أنظر شرح السنة للبربهاري ص (١٢٠).
٦٧) أنظر لذلك عقيدة السلف أصحاب الحديث ص (٤٠).
٦٨) أنظر لذلك كتاب مسائل حرب الكرماني (٩٧٦/٣).

فأقول: إن يك هذا من عند الله يمضه)[٦٩]. والمعروف أن رؤيا الأنبياء وحيٌ لما روى البخاري في صحيحه عن عبيد بن عمير أنه قال: (رؤيا الأنبياء وحي، ثم قرأ "إني أرى في المنام أني أذبحك)[٧٠]. قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: (ولا خلاف بين العلماء أن رؤيا الأنبياء وحيٌ بدليل قوله عزوجل حاكياً عن إبراهيم وابنه صلوات الله عليهما (إني أرى في المنام أنى أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر) سورة الصافات آية: ١٠٢)[٧١]. وقال الشوكاني رحمه الله تعالى: (إن أهل الإسلام مجمعون أن الشرع لا يثبت برؤى الناس المنامية مهما كان ذو الرؤيا في إيمانه وعلمه وتقواه، إلا أن يكون نبيُ الله فإن رؤيا الأنبياء، والوحي حقٌ)[٧٢]. أقول: ومن فقه هذا الحديث ان امرأةً اختارها الله تعالى لنبيه هل يجوز انتقادها وتشويه سمعتها بين المسلمين، أم أن الواجب هو غض الطرف عن هنتها التي لم تتعمدها، بل قد تؤجر عليها رضي الله تعالى عنها كما ذكرناه سابقاً، وترك الكلام عما جرى، إكراماً لنبي الأمة ﷺ، وتأدباً معه وإحساناً إليه، كما فعل علي بن ابي طالبٍ نفسه حيث أكرمها، وقبل اعتذارها، وما فعله هو الحق وليس الباطل، فهلا وسعك يا حسامي ما وسع علي بن أبي طالبٍ عليه السلام.

ويكفيها أنها كانت من أحب الناس إليه ﷺ فعن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه أنه قال: يا رسول الله من أحب الناس إليك؟ قال عائشة قال من الرجال؟ قال أبوها)[٧٣].

وعن أبي موسى رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ: (قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام)[٧٤].

وقد كان النبي ﷺ يتأذى ممن يجرح مشاعرها أو يسيء معاملتها، فعن عائشة ، رضي الله عنها ، أن نساء رسول الله ﷺ كنَّ حزبين فحزبٌ فيه عائشةُ وحفصة وصفية وسودةُ والحزب الآخر أم سلمة، وسائر نساء رسول الله ﷺ، وكان المسلمون

قد علموا حب رسول الله ﷺ عائشة، فإذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أخرها حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة بعث صاحب الهدية إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة فكلم حزب أم سلمة فقلن لها كلمي رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدي إلى رسول الله ﷺ هدية فليهده إليه حيث كان من بيوت نسائه فكلمته أم سلمة بما قلن فلم يقل لها شيئا فسألنها فقالت ما قال لي شيئاً، فقلن لها فكلميه قالت: فكلمته حين دار إليها أيضاً، فلم يقل لها شيئاً، فسألنها فقالت: ما قال لي شيئاً، فقلن لها كلميه حتى يكلمك، فدار إليها، فكلمته فقال لها: (لا تؤذيني في عائشة فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة) قالت: فقالت: أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله، ثم إنهن دعون فاطمة بنت رسول الله ﷺ فأرسلن إلى رسول الله ﷺ تقول إن نساءك ينشدنك الله العدل في بنت أبي بكر فكلمته فقال يا بنية ألا تحبين ما أحب قالت بلى فرجعت إليهن فأخبرتهن فقلن ارجعي إليه فأبت...)(٧٥).

ومن فقه هذا الحديث أنه قد اشتهر بين الصحابة كلهم هذا الحب النبوي لعائشة رضي الله تعالى عنها وعرفوا ذلك بينهم بالاستفاضة، فكانوا يتحرون يومها ليهادوه في بيتها، قال ابن حجر: (وفيه قصد أناس بالهدايا أوقات المسرة ومواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدي إليه)(٧٦). أقول: فأين من يتحرى يوم عائشة المحبوبة للنبي ﷺ ممن يتحرى روايات تأريخية عنها رضي الله تعالى عنها لا تصح مما وضعه الزنادقة، وإن صحت كان لها توجيهٌ آخر يتوافق مع الأصل العظيم وهو محبة النبي ﷺ لها، ومكانتها رضي الله تعالى عنها عنده.

ومن فضلها ان جبريل أقرأها السلام على لسان النبي ﷺ، فعن عائشة قالت أوحي إلى النبي ﷺ وأنا معه فقمت فأجفت الباب فلما رفه عنه قال: (يا عائشة إن جبريل

٧٥) رواه البخاري في صحيحه (٣/١٥٦) برقم: ٢٥٨١.

٧٦) أنظر فتح الباري لابن حجر رحمه الله تعالى (٥/٢٠٨).

يقرئك السلام ﷺ). قالت: (قالت: وعليه السلام ورحمة الله)(٧٧). ومن يسلم عليه جبريل أمين الوحي وسيد الملائكة لا شك أنه محبوبٌ عند الله تعالى ومحل رضاه، لأن جبريل ﷺ يعلم عن الله ما لا يعلمه غيره، ومن ذلك علمه بمن يحبهم الله تعالى ومن يكرههم، ومن رضي عليهم ممن حل سخطه بهم.

وعائشة وخديجة رضي الله تعالى عنهما هنَّ أفضل زوجات النبي ﷺ، قال ابن عثيمين: (ولكلٍّ منهما مزيةٌ على الأخرى، فلخديجة في أول الإسلام ما ليس لعائشة من السبق والمؤازرة، والنصرة، ولعائشة في آخر الأمر ما ليس لخديجة من نشر العلم، ونفع الأمة، وقد برأها الله مما رماها به أهل النفاق من الإفك في سورة النور)(٧٨).

أقول: نخلص من خلال ذكر هذه النبذة المختصرة عن فضائل الصحابة الكرام على وجه العموم، أو التخصيص بذكر بعض فضائل عائشة رضي الله تعالى عنها أنها هي زوج النبي ﷺ وكان يحبها أكثر من غيرها من زوجاته أمهات المؤمنين، سوى خديجة رضي الله تعالى عنهن أجمعين، والنبي ﷺ طيبٌ لا يحب إلا طيباً. قال تعالى: (الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) سورة النور:٢٦. فما مبرر أن يذكرها رضي الله تعالى عنها أحدهم بخطأٍ لم تتعمد فعله، بل كانت مجتهدةٌ، أما خشي الحسامي أن يقع في المحذور الشرعي الذي يتحاشى كل مؤمنٍ أن يقع فيه، وهو أذية النبي ﷺ بتنقصه لمن كان النبي ﷺ يحبه، فقد مر معنا أن أم المؤمنين أم سلمة لما كلمت النبي ﷺ بما قلن لها نساء النبي ﷺ فقال لها: (لا تؤذيني في عائشة.... فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأةٍ إلا عائشة). فقالت رضي الله تعالى عنها: "أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله" وقد قال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا (٥٧) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ

---

٧٧) رواه البخاري (٥/٢٩) برقم: ٣٧٦٨.

٧٨) أنظر شرح لمعة الاعتقاد ص (٣٥)، والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية.

وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (٥٨). والأذية هنا مغلظةٌ، فهي أولاً: قد وقعت في حق النبي ﷺ وفي أحب نساءه إليه، وفي بعض من خيرة أصحابه، وقد نهى النبي ﷺ عن انتقاصهم وسبهم، وثانية: هي أذيةٌ لها ولهم رضي الله تعالى عنهم، لأنها وإياهم من جملة المؤمنين الذين حرم الله تبارك وتعالى أذيتهم. حتى أن النبي ﷺ قد قال لأم سلمة: (لا تؤذيني في عائشة)[٧٩].

وعلى ضوء هذه النصوص من كتاب الله تعالى، ومن سنة نبيه ﷺ الشريفة فقد أجمعت الأمة سلفها والخلف على إجماعاتٍ بشأن الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وهي كما يلي:

المطلب الثالث: ما ورد من الإجماع بشأن الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجميعن.

بعد أن عرفنا فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين من خلال النبذة المختصرة من الأدلة الشرعية التي أوردناها يتضح لنا أن للصحابة الكرام، وخاصةً لفضلائهم ولذوي السبق منهم ولزوجات النبي ﷺ مكانة خاصة، وتعاملٌ خاص تناقلته الأمة بالإجماع المستند إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة منها مايلي:

الإجماع الأول: بأن أفضل الصحابة هم أبو بكر فعمر فعثمان فعلي فبقية العشرة المبشرين بالجنة فأهل بدرٍ فباقي أهل أحد فباقي أهل بيعة الرضوان بالحديبية فباقي الصحابة[٨٠].

وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية: (وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم)[٨١]. أقول: فأين موقع هؤلاء

---

٧٩) رواه البخاري (٣/١٥٦) برقم: ٢٥٨١.

٨٠) أنظر الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة لابن حجر الهيتمي (٢/٧١٦_٨١٦)، وانظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (٨٨٤)، وانظر شرح الطحاوية لابن جبرين ص (١٨/٧).

٨١) أنظر شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٨٨).

الثلاثة أعني طلحة والزبير وعائشة من هؤلاء الذين انعقد الإجماع على فضلهم وخيريتهم على من جاء بعدهم، وما هو حكم الشرع فيمن خرق هذا الإجماع المنقول باستفاضةٍ وتواترٍ في كتب أهل العلم.

الإجماع الثاني: على أن من أثنى الله عليه في القرآن بخيرٍ أو بشرٍّ فإنه يموت وفق ثنائه[٨٢]. ومعنى هذه العبارة التي أجمعت عليها الأمة هو أن من ذكره الله تعالى بخيرٍ في القرآن الكريم، وامتدحه ورضي عنه، فلن يختم الله تعالى له إلا بخيرٍ، ولا يعني هذا عصمته بل يعنى أن منهجه صحيح، وقد يقع منه الخطأ الناتج عن اجتهادٍ، أو تأويلٍ خاطئٍ، ولكنه لا ينتقص من دينه، ولا يجوز بحالٍ النيل منه، وسيلقى الله على الخير والمنهج الصحيح، ولن تجد صحابياً ممن أثنى الله تعالى عنهم في القرآن مات إلا وهو على منهجٍ صحيحٍ، وفي المقابل لن تجد رجلاً ذمه الله تعالى في القرآن الكريم إلا وكانت خاتمته سيئة، أو امرأة كذلك، ومثال ذلك الوليد بن المغيرة وأبي لهب وأم جميل زوجة أبي لهب، وأم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها وطلحة والزبير ممن اثنى الله تعالى عنهم، وكانوا ممن نزلت بشأنه آيات في كتاب الله تعالى كعائشة مثلاً، أو كان من ضمن مجموعةٍ أثنى الله تعالى عنها كأهل بدرٍ وبيعة الرضوان، وطلحة والزبير منهم.

الإجماع الثالث: يجب علينا الكف والإمساك عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم، والسكوت عما حصل بينهم من قتال وحروب، وعدم البحث والتنقيب والتنقير عن أخبارهم أو نشرها بين العامة، لما لذلك من أثرٍ سيئٍ في إثارة الفتنة والضغائن، وإيغار الصدور عليهم، وسوء الظن بهم مما يقلل الثقة بهم وقد نقل هذا الإجماع الشيخ ذياب الغامدي[٨٣]. وقال ابن بطة رحمه الله تعالى: (ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وقد شهدوا المشاهد معه، وسبقوا الناس بالفضل فقد

٨٢) أنظر لذلك تشنيف الأسماع ببعض مسائل الإجماع لوليد بن راشد السعيدان ص (٤)، والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية).

٨٣) أنظر كتابه تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة (٨٨).

غفر الله لهم، وأمرك بالاستغفار لهم، والتقرب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه وهو يعلم ما سيكون منهم أنهم سيقتتلون، وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ العمد قد وضع عنهم، وكل ما شجر بينهم مغفور لهم)[٨٤].

وقال حرب الكرماني: (وذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم والكف عن ذكر مساويهم التي شجرت بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ، أو واحد منهم، أو نقصه، أو طعن عليه، أو عرض بعيبهم، أو عاب أحداً منهم فهو مبتدعٌ رافضيٌ خبيثٌ مخالفٌ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)[٨٥].

الإجماع الرابع: على أن ما كان بينهم من الأمور الدنيوية لا يسقط حقوقهم[٨٦].

ومعنى هذا الإجماع أن الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم بشرٌ يخطئون ويصيبون، وقد يقع بينهم بحكم بشريتهم خلافات على مُلكٍ، وهذا قليلٌ بينهم، أو أموالٍ وما جرت به العادة أن يختلف فيه الناس، فهذا كله لا يبيح تنقصهم وانتقادهم لكائنٍ من كان، بل ما يجب هو الثناء عليهم وذكر محاسنهم، فليحذر الحسامي أن يكون خصم هؤلاء الأخيار، وإني لا اشك في أن الله تبارك وتعالى سيثأر لهم ممن ينال منهم ويتنقصهم.

الإجماع الخامس: على أنه لا يسبهم، أو واحدًا منهم، ولا يطعن عليهم إلا فاسقٌ[٨٧].

الإجماع السادس: على هجران من انتقصهم، أو أبغضهم، أو نالهم بما يُكره، وعلى معاداته وإبعاده. ووالله وبالله وتالله أن كلام الحسامي فيهم لا يخرج عن واحدةٍ من هذه الأمور الثلاثة، والواجب في حقه هو معاداته، وإبعاده، ونبذه، إلا أن يتوب ويعترف بخطأه، ويستغفر الله تعالى على ما بدر منه[٨٨].

الإجماع السابع: على الكف عن ذكر الصحابة رضي الله عنهم إلا بخير ما يذكرون

---

٨٤) أنظر كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (١/٢٥٨)، ملاحظة والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية)..

٨٥) أنظر لذلك كتاب مسائل حرب الكرماني (٣/٩٧٦).

٨٦) أنظر الإجماع في مسائل الإقناع (١/٥٩).

٨٧) أنظر المرجع السابق.

٨٨) أنظر المرجع السابق.

به[٨٩]. والسؤال هو هل ما كتبه الحسامي في عائشة وطلحة والزبير من قبيل المدح والثناء أم من قبيل الذم والتنقص والنقد غير المؤدب.

الإجماع الثامن: على أن تعتقد الأمة بأن ما حصل بينهم من الخلاف كان عن اجتهادٍ منهم، وأنهم فيه مأجورون، فالمصيب له أجران، والمخطيء له أجرٌ واحدٌ[٩٠].

الإجماع التاسع على وجوب نشر محاسنهم، والتماس أفضل المخارج لأفعالهم، وألا نظن بهم إلا أحسن الظنون وأجمل المذاهب[٩١].

الإجماع العاشر: على وجوب السكوت عن الخوض في الفتن التي جرت بين الصحابة، رضي الله عنهم، بعد قتل عثمان، فقد أجمعوا كذلك على أن الواجب هو الترحم عليهم، وحفظ فضائلهم والاعتراف لهم بسوابقهم، ونشر محاسنهم رضي الله عنهم وأرضاهم[٩٢].

بعض أقوال أهل العلم في وجوب السكوت عما وقع بين الصحابة.

قال الحافظ ابن عساكر: (واعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمرٍ عظيمٍ، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتعٌ وخيمٌ، والاختلاق على من اختار الله منهم لنعش العلم خلق ذميم)[٩٣].

بل أن الكلام في الصحابة أعظم إثماً من غيرهم لعظم حقهم وعلو مكانتهم، ومن كان هكذا فالكلام فيه ليس مثل الكلام في غيره. قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أعظم حرمة وأجل قدراً وأنزه

٨٩) أنظر كتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (٢/٥٥٨).

٩٠) أنظر لذلك تشنيف الأسماع ببعض مسائل الإجماع لوليد بن راشد السعيدان ص (٨).

٩١)لمعرفة مرجع هذه الإجماعات ينظر لذلك كتاب الإجماع في مسائل الإقناع (١/٩٥) لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان.

٩٢) أنظر عقيدة أهل السنة (٢/ ٧٤٠)، وانظر تشنيف الأسماع ببعض مسائل الإجماع لوليد بن راشد السعيدان ص (٨)، وانظر كتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي. (٢/٥٥٨).

٩٣) أنظر كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب لأبي الحسن لأشعري ص (٢٩).

أعراضاً وقد ثبت من فضائلهم خصوصاً وعموماً ما لم يثبت لغيرهم فلهذا كان الكلام الذي فيه ذمهم على ما شجر بينهم أعظم إثماً من الكلام في غيرهم)[٩٤].

ونقل ابن المنذر بإسناده عن الشافعي: (قال: سمعت الشافعي يقول: سئل عمر بن عبد العزيز عن قتلى صفين تلك دماء طهر الله يدي منها، فلا أحب أن أخضب لساني بها)[٩٥].

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: (سئل الحسن البصري عن قتالهم فقال: قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا، واختلفوا فوقفنا. قال المحاسبي: فنحن نقول كما قال الحسن، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا، ونتبع ما اجتمعوا عليه، ونقف عند ما اختلفوا فيه ولا نبتدع رأياً منا، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله عز وجل، إذ كانوا غير متهمين في الدين، ونسأل الله التوفيق)[٩٦].

ونقل ابن الجوزي في كتابه مناقب الإمام أحمد بن حنبل بإسناده قول أحمد رحمه الله بعد أن قيل له: ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ قال: (ما أقول فيهم إلا الحسنى)[٩٧].

وقال ابن أبي زيد القيرواني في مقدمة رسالته: (وألا يذكر أحدٌ من صحابة الرسول ﷺ إلا بأحسن ذكرٍ والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب)[٩٨].

وقال ابن بطة رحمه الله تعالى: (ومجمعون على الترحم على جميع أصحاب رسول الله ﷺ، والاستغفار لهم، ولأزواجه، وأولاده، وأهل بيته، والكف عن ذكرهم إلا بخير، والإمساك وترك النظر فيما شجر بينهم، فهذا وأشباهه مما يطول شرحه لم يزل

---

٩٤) أنظر المنتقى من منهاج الإعتدال ص (٣٢٥).

٩٥) أنظر أدآب الشافعي ومناقبه لابن المنذر ص (٢٣٩).

٩٦) أنظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٢٢/١٦).

٩٧) أنظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص (٢٢١).

٩٨) أنظر الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لصالح بن عبد السميع الآبي الأزهري ص (٢٣).

الناس مذ بعث الله نبيه ﷺ إلى وقتنا هذا مجمعون عليه في شرق الأرض وغربها وبرها وبحرها وسهلها وجبلها يرويه العلماء رواة الآثار، وأصحاب الأخبار، ويعرفه الأدباء والعقلاء، ويجمع على الإقرار به الرجال والنسوان والشيب والشبان والأحداث، والصبيان في الحاضرة والبادية، والعرب، والعجم، لا يخالف ذلك ولا ينكره، ولا يشذ عن الإجماع مع الناس فيه إلا رجل خبيثٌ زائغٌ مبتدعٌ محقورٌ مهجورٌ مدحور، يهجره العلماء، ويقطعه العقلاء)[٩٩].

وقال أبو عثمان الصابوني: (ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيبا لهم ونقصا فيهم. ويرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم. وكذلك يرون تعظيم قدر أزواجه رضي الله عنهن، والدعاء لهن ومعرفة فضلهن والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين)[١٠٠].

وقال ابن أبي العز في شرحه للطحاوية عن الفتنة التي وقعت في خلافة علي رضي الله تعالى عنه: (والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنه وكرمه)[١٠١].

وقال الآجري في كتابه الشريعة: (ولا يذكر ما شجر بينهم ولا ينقر عنه ولا يبحث، فإن عارضنا جاهلٌ مفتونٌ قد خطئ به عن طريق الرشاد فقال: لم قاتل فلان لفلان ولم قتل فلان لفلان وفلانٌ؟ قيل له: ما بنا وبك إلى ذكر هذا حاجة تنفعنا ولا اضطررنا إلى علمها. فإن قال: ولم؟ قيل له: لأنها فتن شاهدها الصحابة رضي الله عنهم فكانوا فيها على حسب ما أراهم العلم بها وكانوا أعلم بتأويلها من غيرهم، وكانوا أهدى سبيلاً ممن جاء بعدهم لأنهم أهل الجنة، عليهم نزل القرآن وشاهدوا الرسول ﷺ، وجاهدوا معه وشهد لهم الله عز وجل بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وشهد لهم الرسول ﷺ، أنهم خير قرنٍ. فكانوا بالله عز وجل أعرف، وبالقرآن

٩٩) أنظر كتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي. (٥٥٨/٢).

١٠٠) أنظر كتاب عقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني ص (٣٢).

١٠١) أنظر شرح الطحاوية ص (٤٨٤).

وبالسنة، ومنهم يؤخذ العلم، وفي قولهم نعيش، وبأحكامهم نحكم وبأدبهم نتأدب ولهم نتبع وبهذا أمرنا. فإن قال: وأيش الذي يضرنا من معرفتنا لما جرى بينهم، والبحث عنه؟ قيل له: ما لا شك فيه وذلك أن عقول القوم كانت أكبر من عقولنا، وعقولنا أنقص بكثير ولا نأمن أن نبحث عما شجر بينهم فنزل عن طريق الحق ونتخلف عما أمرنا فيهم. فإن قال: وبم أمرنا فيهم؟. قيل: أمرنا بالاستغفار لهم والترحم عليهم والمحبة لهم والاتباع لهم، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول أئمة المسلمين، وما بنا حاجةٌ إلى ذكر ما جرى بينهم، قد صحبوا الرسول ﷺ، وصاهرهم وصاهروه، فبالصحبة يغفر الله الكريم لهم ، وقد ضمن الله عز وجل في كتابه أن لا يخزي منهم واحداً، وقد ذكر لنا الله تعالى في كتابه أن وصفهم في التوراة والإنجيل، فوصفهم بأجمل الوصف ونعتهم بأحسن النعت، وأخبرنا مولانا الكريم أنه قد تاب عليهم، وإذا تاب عليهم لم يعذب واحداً منهم أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون. فإن قال قائل: إنما مرادي من ذلك لأن أكون عالما بما جرى بينهم فأكون لم يذهب علي ما كانوا فيه لأني أحب ذلك ولا أجهله. قيل له: أنت طالب فتنة لأنك تبحث عما يضرك ولا ينفعك ولو اشتغلت بإصلاح ما لله عز وجل عليك فيما تعبدك به من أداء فرائضه واجتناب محارمه كان أولى بك)(١٠٢).

وقال ابن بطة: (فقد شهدوا المشاهد معه وسبقوا الناس بالفضل فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم وفرض ذلك على لسان نبيه ﷺ، وهو يعلم ما سيكون منهم، وأنهم سيقتتلون وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم وكلما شجر بينهم مغفور لهم)(١٠٣).

كما أن السلف كانوا يعدون الخوض في هذا الباب سبباً للذم ومنقصة للقدر والمكانة

١٠٢) أنظر كتاب الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (٥/٢٤٨٥).

١٠٣) أنظر كتاب متن كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص (٢٤٨).

كما قال تاج الدين السبكي: (لا يزال طالبُ العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض)[١٠٤].

أقول: وهذه النقولات عن أهل العلم، التي رأت حرمة نقل الروايات ما شجر بين الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين، قد استندت إلى نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع، ولا يجوز تخطيها ومخالفتها. فقد نقل الذهبي عن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى قوله: (من استحف بالعلماء ذهبت آخرته)[١٠٥].

وقد رأى العلماء تأديب من يستهين بهذه النصوص والإجماع فيخوض في هذه المسائل من غر حاجةٍ. قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى:(ثم أصحاب رسول الله ﷺ بعد هؤلاء الأربعة خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساويهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو عنه بل يعاقبه، ويستتيبه فإن تاب قبل منه، وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلده الحبس حتى يموت، أو يراجع)[١٠٦].

وقال ابن حجر: (وقال بن السمعاني في الاصطلام التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة)[١٠٧].

ونقل اللالكائي بإسناده عن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: قال الإمام أحمد رحمه الله قوله: (ما لهم ولنا أسأل الله العافية، وقال لي: يا أبا الحسن إذا رأيت أحدا يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوءٍ فاتهمه على الإسلام)[١٠٨].

وقد انتقد أهل العلم من يدون في كتبه ما شجر بين الصحابة من الروايات التاريخية الضعيفة ومنهم الإمام النووي فبعد أن أثنى على الفوائد التي أودعها الإمام الحافظ الحجة أبي عمر بن عبد البر في كتابه الاستيعاب، انتقد عليه أنه ذكر في كتابه ذاك ما

---

١٠٤) أنظر تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص (١٤١).

١٠٥) أنظر سير أعلام النبلاء (٤٢٥/١٥).

١٠٦) الصارم المسلول ص (٥٦٨)، وانظر مسائل حرب الكرماني (٩٧٦/٣).

١٠٧) أنظر فتح الباري (٣٦٥/٤).

١٠٨) أنظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله اللالكائي (١٣٢٦/٧)، وانظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٠٩/٥٩).

شجر بين الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين فقال: (لولا ما شانه من ذكر كثيرٍ مما شجر بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين، والغالب عليهم الإكثار والتخليط)[١٠٩].

وقال أبو عبد الله القرطبي رحمه الله: (لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوعٌ به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عز وجل، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر، لحرمة الصحبة ولنهي النبي ﷺ عن سبهم، وأن الله غفر لهم، وأخبر بالرضا عنه)[١١٠].

قال يحي بن أبي بكر العامري رحمه الله: (وينبغي لكل صين متدين مسامحة الصحابة فيما شجر بينهم من التشاجر، والاعتذار عن مخطئهم، وطلب المخارج الحسنة لهم، وتسليم صحة إجماع ما أجمعوا عليه على ما علموه فهم أعلم بالحال، والحاضر يرى ما لا يرى الغائب، وطريقة العارفين الاعتذار عن المعائب، وطريقة المنافقين تتبع المثالب، وإذا كان اللاَّزمُ من طريقة الدين سترُ عورات المسلمين فكيف الظنُّ بصحابة خاتم النبيّين مع اعتبار قوله ﷺ "لا تسبُّوا أحداً من أصحابي")[١١١].

وقال ابن عثيمين رحمه الله تعالى: (وهذا الذي حصل ـ أي بين الصحابة ـ موقفنا نحن منه له جهتان: الجهة الأولى: الحكم على الفاعل، والجهة الثانية: موقفنا من الفاعل، ... إلى أن قال: وأما موقفنا من الفاعل، فالواجب علينا الإمساك عما شجر بينهم، لماذا نتخذ من فعل هؤلاء مجالا للسب والشتم والوقيعة فيهم، والبغضاء بيننا؟ ونحن في فعلنا هذا إما آثمون، وإما سالمون، ولسنا غانمين أبداً)[١١٢].

---

١٠٩) أنظر كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للحافظ السخاوي ص (٩٤١).
١١٠) أنظر الجامع لأحكام القرطبي (٣٢١/١٦).
١١١) أنظر الانتصار للصحابة الاخيار في رد أباطيل حسن المالكي ص (٩٣١).
١١٢) أنظر مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين "قسم العقيدة" (٦١٨/٨).

المبحث الرابع: الأدلة العقلية على براءة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها من تهمة الحسامي.

من خلال السرد المتقدم للنصوص الشرعية، والروايات التأريخية، ومقولات أهل العلم رحمهم الله تعالى جميعاً عن فضل الصحابة الكرام وفي مقدمتهم أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين نخرج بنتائج وحجج عقلية تثبت عكس ما ادعاه الحسامي على أم المؤمنين وطلحة والزبير، وهي كما يلي.

الدليل الأول: إن تواتر النصوص والروايات، والإجماعات في حقهم، وفضلهم تورث اليقين أن من حاز على تلك المناقب والفضائل، واستحق الجنة ببشارة النبي ﷺ يستحيل في حقه تعمد الخطأ، وخصوصاً إن كان في هذا الخطأ سفكٌ للدماء المعصومة، وتنتفي عنهم هذه الشبهة حين نعلم عنهم معرفتهم أن هذا الدم هو دم إخوانهم في صحبة النبي ﷺ، وذوي السبق منهم كعلي، وكيف الظن بهم إن علمنا عنهم أن ذلك الخروج شقُّ لعصا الجماعة التي بايعت علي بن أبي طالبٍ، خاصة أنهم أي: عائشة وطلحة والزبير، ممن بايعه، ويترجح على وجه القطع واليقين أن كل ما حصل بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين من القتال كان خطأً اجتهادياً، ولا يجوز أن يخرج عن هذه الدائرة.

الدليل الثاني: دلت الروايات التاريخية على أن طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما كانا قد بايعا علياً عليه السلام، قبل خروجهم برفقة أم المؤمنين عائشة صوب البصرة وهو ما كان سبباً في وقعة الجمل، فقد روي عن الأحنف بن قيس رحمه الله تعالى أنه استشار طلحة والزبير فيمن يبايع إن قتل عثمان فأمراه ببيعة علي كما نقل ذلك الإمام الطبري في تأريخه فقال: (قال الأحنف فلقيت طلحة والزبير فقلت: من تأمراني به وترضيانه لي فإني لا أرى هذا الرجل إلا مقتولاً_ ويقصد به عثمان رضي الله تعالى عنه_ قالا: علي قلت: أتأمراني به وترضيانه لي قالا: نعم، فانطلقت

حتى قدمت مكة، فبينا نحن بها إذ أتانا قتل عثمان رضي الله عنه، وبها عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فلقيتها فقلت: من تأمرين أن أبايع قالت: عليٍّ، قلت: تأمرينني به وترضينه لي قالت: نعم فمررت على عليٍّ بالمدينة، فبايعته، ثم رجعت إلى أهلي بالبصرة ولا أرى الأمر إلا قد استقام قالَ: فبينا أنا كذلك، إذ آتاني آتٍ فقال: هذه عائشة وطلحة والزبير، قد نزلوا جانب الخريبة، فقلت: ما جاء بهم، قالوا: أرسلوا إليك يدعونك يستنصرون بك على دم عثمان رضي الله عنه، فأتاني أفظع أمرٍ أتاني قط، فقلت: إن خُذْلاني هؤلاء ومعهم أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ لشديدٌ، وإن قتالي رجلاً ابن عم رسول الله ﷺ قد أمروني ببيعته لشديدٌ، .... إلخ الرواية) (١١٣). والسؤال هو هل يليق بعائشة وطلحة وابن الزبير نقض العهود وهم من هم في الفضل والصلاح.

الدليل الثالث: يدعي الحسامي بدون حياءٍ، أو عقلٍ واعٍ، أن خروج أمِ المؤمنين يوم الجمل كان سببه نمو بذرة الغيرة لديها على مكانة علي، حتى كانت سبباً في خروجها عليه في وقعة الجمل. أقول: فالغيرة منها على مكانة علي لا تصح نقلاً بما ذكرناه سابقاً، وهو أن خروجها كان بدافع الإصلاح، والمطالبة بدم عثمان، وأما أنها لا تصح عقلاً. لأن الغيرة كما عرفها أهل اللغة هي: (كراهة شركة الغير في حقه) (١١٤). وعائشة تعلم علم اليقين أن الله تعالى لا يظلم أحداً مثقال ذرة، فهي من أكثر زوجات النبي ﷺ وصحابته علماً ويقيناً، وهي تعلم لذلك أن مكانتها عند الله تعالى لن تنقص لكون علي عليه السلام صار خليفة للمسلمين، أو لكونه صاحب سبق في الإسلام، كما أنها تعلم أيضاً أن مكانتها عند الله تبارك وتعالى لن يشاركها فيها أحدٌ.

الدليل الخامس: أن الغيرة التي ادعاها الحسامي مدفوعةٌ بما لزوجها وهو رسول الله ﷺ، سيد الرسل وخاتمهم من الشرف والرفعة ما ليست لأحدٍ من البشر، كما أن

١١٣) أنظر تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري (٤/٤٩٨)، وانظر فتح الباري (١٣/٣٥).

١١٤) أنظر التعريفات للجرجاني ص (١٦٣).

لأبيها من ذلك الشرف النصيب الأكبر، فقد حاز على شرفٍ أعظم مما لعلي عليه السلام، سواء شرف الصحبة أو الخلافة، وستنال من الشرف والسيادة والتبجيل والعز في الدنيا والأخرة بسبب هذين الشرفين العظيمين ما يجعلانها في غنى عن أن تغار من علي لحيازته شرف الخلافة، وسبق الصحبة.

الدليل السادس: أن ما يتهم به الحسامي أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها غير لائقٍ بها كزوجةٍ للنبي ﷺ فهي أكثر زوجات النبي ﷺ وأصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم علماً وديانة، بل هي من خيرة نساء النبي ﷺ وأفضلهن عدى أم المؤمنين خديجة رضي الله تعالى عنهن أجمعين، والله تعالى قد شهد لنساء النبي بالطهارة، فقال تعالى: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) الأحزاب آية: ٣٣. قال بن كثير رحمه الله تعالى: (وهذا نصٌ في دخول أزواج النبي ﷺ في أهل البيت هاهنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخلٌ فيه قولاً واحداً، إما وحده على قولٍ أو مع غيره على الصحيح) [١١٥]. وروى ابن جرير عن عكرمة أنه كان ينادي في السوق: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) نزلت في نساء النبي ﷺ خاصة[١١٦]، وهكذا روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله:(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) قال: نزلت في نساء النبي ﷺ خاصة[١١٧]. وعلى ضوء هذا فهل يليق بأم المؤمنين ان تحسد عليا على ما أتاه الله من فضله، لان شهادة الآية بطهارة بيت النبوة تقتضي الطهارة الحسية والمعنوية كالشرك والحسد.

الدليل السابع: أنها زوجة رسول الله ﷺ، وستكون معه في منزلته في الجنة ومنزلته أعلى من منزلة علي وأبي بكر وعمر وسائر الأنبياء، فقد أخرج الحاكم في المستدرك من

---

١١٥) أنظر تفسير بن كثير رحمه الله تعالى (٦/٤٢٠).
١١٦) أنظر تفسير الإمام بن جرير الطبري (٢٠/٢٦٧).
١١٧) أنظر الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٦/٦٠٣).

حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: (أن رسول الله ﷺ ذكر فاطمة رضي الله عنها قالت: فتكلمت أنا فقال: أما ترضين أن تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة؟ قلت بلى والله قال: فأنت زوجتي في الدنيا والآخرة)[١١٨]، وروى البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قول عمار رضي الله تعالى عنه: (إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها)[١١٩].

وهي بنت أبي بكر الصديق وفضل أبيها على سائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ما شهدت به النصوص، بل وتواترت به، فقد روى البخاري في صحيحه من حديث محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالبٍ رضي الله تعالى عنه أنه قال: قلت لأبي أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: (أبو بكر)، قلت: ثم من؟ قال: (ثم عمر)، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: (ما أنا إلا رجلٌ من المسلمين)[١٢٠]. وثبت في الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: (كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم)[١٢١]. وقد ثبت عن أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان وهو إمام أهل البيت يقول على منبر الكوفة يعلن: (خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر)[١٢٢]. وقال عنه شعيب الأرنؤوط إسناده قوي[١٢٣]، وصححه العلامة الألباني في السنة لابن أبي عاصم برقم[١٢٤]. وقال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى: (وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجها وأكثر أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر)[١٢٥]. كما نقل شيخ

---

١١٨) أنظر المستدرك لأبي عبد الله الحاكم (٤/١١) برقم:٦٧٢٩. وقال عنه الذهبي في التلخيص: صحيح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٦/٧) برقم:٧٠٩٥. وقال عنه شعيب الأرنؤوط: صحيح.

١١٩) أنظر صحيح البخاري (٥/٢٩) برقم: ٣٧٧٢.

١٢٠) أنظر صحيح البخاري (٥/٧) برقم: ٣٦٧١.

١٢١) أنظر صحيح البخاري (٥/٤) برقم: ٣٧٥٦.

١٢٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/١٠٦) برقم: ٨٣٤.

١٢٣) أنظر تحقيق شعيب الأرنؤوط للحديث في نفس المرجع السابق.

١٢٤) أنظر كتاب السنة لابن أبي عاصم (مجلد ٢/٧٦٥).

١٢٥) أنظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٤٣٦)، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٤٢٢).

الإسلام بن تيمية إجماع الأمة على أفضلية أبي بكر ثم عمر على من سواه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين[١٢٦]، وأخرج أبو داوود في سننه عن أبي بكرة أن عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال ذات يوم: (من رأى منكم رؤيا). فقال رجلٌ أنا رأيت كأن ميزاناً نزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت بأبي بكر ووزن عمر وأبو بكر فرجح أبو بكر ووزن عمر وعثمان فرجح عمر ثم رفع الميزان فرأينا الكراهية في وجه رسول الله ﷺ[١٢٧].

الدليل الثامن: ومن الأدلة التي تبطل تهمة أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها بالغيرة من عليٍّ لمكانته رضي الله تعالى عنه، أنها زوجة رسول الله وسترافقه في الجنة، وهي درجة أعلى من درجة علي، كما أنها لو كانت ستغار على مكانة أحد لغارت من مكانة عمر بن الخطاب عند الله وعند رسوله ﷺ رضي الله تعالى عنه، فهي أعلى من مكانة علي بن ابي طالب بالإجماع[١٢٨]، ومع ذلك فقد تنازلت عن موضع دفنها بجوار زوجها رسول الله ﷺ، وأبيها الصديق في حجرتها الشريفة رضي الله تعالى عنها لعمر حين استأذنها أن يدفن بجوار صاحبيه، وكانت تريد ذلك المكان الشريف لنفسها، فقد روى البخاري في حديثه الطويل عن عمر بن ميمون أن عمر رضي الله تعالى عنه بعد أن طعنه أبو لؤلؤة المجوسي قد أمر ابنه عبد الله فقال له: (انطلق إلى عائشة أم المؤمنين فقل يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل أمير المؤمنين فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً، وقل يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه، فسلم واستأذن ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام، ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرن به

---

١٢٦) أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٤٠٥).

١٢٧) أنظر سنن أبي داوود (٤/٩٣٣) برقم:٤٣٦٤. وصححه الألباني في كتابه صحيح وضعيف سنن أبي داوود (٤٣١/١٠) برقم:٤٣٦٤، ملاحظة: (وهذا الكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة المكية). وانظر سنن الترمذي (٤/٥٤٠) برقم:٨٧٢٢. وصحح الألباني أيضاً في تحقيقه لكتاب سنن الترمذي)

١٢٨) وقد نقل شيخ الإسلام بن تيمية عن الإمام مالك إجماع أهل المدينة على ذلك فقال: (ما أدركت أحداً ممن اقتدي به يشك في تقديم أبي بكر وعمر، وهذا مستفيضٌ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٤٤١)، ثم أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٤٠٥)، وانظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/٤٨٥).

اليوم على نفسي)[١٢٩]. فهل يقول قائلٌ من الحمقى ومن في قلوبهم مرضٌ بعد هذا أنها كانت تغار من علي لمكانته من رسول الله ﷺ.

الدليل التاسع: أن في كلام الحسامي في أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وانتقاده لها سوء أدب تجاه النبي ﷺ، وهو أسوأ من مطالبة أمهات المؤمنين رسول الله ﷺ العدل في عائشة حين أوفدن أم سلمة رضي الله تعالى عنها فقال النبي ﷺ: (لا تؤذيني في عائشة فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة، إلا عائشة)، ثم قوله لفاطمة بنت النبي رضي الله تعالى عنها، فقال النبي ﷺ لها: (يا بنية ألا تحبين ما أحب)، وبعدها زينب بنت جحشٍ رضي الله تعالى عنها فأغلظت وقالت: إن نساءك ينشدنك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة، فرفعت صوتها حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فسبتها، حتى إن رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة، هل تكلم، قال: فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتتها، قالت: فنظر النبي ﷺ إلى عائشة، وقال: (إنها بنت أبي بكر)[١٣٠]. أقول: وما يقوله الحسامي في أم المؤمنين عائشة أسوأ مما قلنه أمهات المؤمنين فيها، فهن كن يطالبن ﷺ العدل في أن يهاديه أصحابه في بيوتهن كما يهادونه في بيت عائشة، والحسامي يتهمها بالغيرة من علي، وأنها قد أفسدت بين المسلمين عمداً، فبالله تعالى عليكم ماذا سيكون رد النبي ﷺ على الحسامي، هل سيقول له: لا تؤذني في عائشة كما قال لأم سلمة، أم سيقول له: يا حسامي ألا تحب ما أحب، أم أنه سيأذن لعائشة رضي الله عنها في النيل من الحسامي كما نالت منها زينب بنت جحشٍ رضي الله تعالى عنها، أم سيكون للنبي ﷺ قولاً آخر اشد إيلاماً، أنا سأترك الاستنتاج لكم.

الدليل العاشر: أن الحسامي لا يتبع سنن الصحابة والتابعين وهم خير هذه الأمة بشهادة النبي ﷺ، وذلك أنه بعد حادثة الجمل المشؤومة لم يسمع أحدٌ أن صحابياً، أو

---

١٢٩) رواه البخاري (٥/١٥) برقم: ٣٧٠٠.

١٣٠) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٣/١٦٥) برقم: ٢٥٨١.

تابعياً نال منها بأدنى من كلام الحسامي فيها، بل كان دأب الصحابة الكرام جميعاً، ومن بعدهم من التابعين هو احترام أم المؤمنين، وحبها كحب الإبن لأمه وأشد، وكانوا كلهم يؤدون حقها، ويحفظون حرمة نبي الله ﷺ فيها، بل ويثنون عليها بما هي أهله، والدليل على ذلك هو ثناء ابن عباسٍ رضي الله تعالى عنه وهو حبر الأمة وترجمان القرآن حين عادها رضي الله تعالى عنها في مرضها التي ماتت منه، فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده رواية عن ذكوان مولى عائشة رضي الله تعالى عنها: أنه استأذن لابن عباسٍ على عائشة وهي تموت وعندها ابن أخيها عبد الله بن عبد الرحمن، فقال هذا ابن عباس يستأذن عليك وهو من خير بنيك فقالت: دعني من ابن عباس ومن تزكيته، فقال لها عبد الله بن عبد الرحمن: إنه قارئ لكتاب الله فقيهٌ في دين الله فأذني له فليسلم عليك وليودعك، قالت فأذن له إن شئت قال: فأذن له فدخل ابن عباس ثم سلم وجلس وقال: أبشري يا أم المؤمنين، فوالله ما بينك وبين أن يذهب عنك كل أذى، ونصب، أو قال: وصبٍ وتلقي الأحبة محمداً، وحزبه، أو قال أصحابه إلا أن تفارق روحك جسدك، فقالت: وأيضا فقال ابن عباس كنت أحب أزواج رسول الله ﷺ إليه، ولم يكن يحب إلا طيباً، وأنزل الله عز وجل براءتك من فوق سبع سموات، فليس في الأرض مسجد إلا وهو يتلى فيه آناء الليل، وآناء النهار، وسقطت قلادتك بالأبواء، فاحتبس النبي ﷺ في المنزل والناس معه في ابتغائها، أو قال في طلبها حتى أصبح القوم على غير ماءٍ، فأنزل الله عز وجل (تيمموا صعيداً طيباً) الآية، فكان في ذلك رخصةً للناس عامة في سببك، فوالله إنك لمباركةٌ، فقالت: دعني يا ابن عباس من هذا، فوالله لوددت أني كنت نسياً منسياً(١٣١).

الدليل الحادي عشر: أن النصوص قد تواترت عن ثناء أم المؤمنين عائشة رضي الله

---

١٣١) أنظر مسند أحمد بن حنبل (١/٣٤٩) برقم:٣٢٦٢، وقد حكم الشيخ أحمد شاكر على هذه الرواية بالصحة في تحقيقه للمسند، كما صححها أيضاً شعيب الأرنؤوط وقال: إسناده قوي على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن خثيم فمن رجال مسلم.

تعالى عنها على علي بن أبي طالبٍ عليه السلام، حتى بشهادة خصوم أم المؤمنين عائشة أنفسهم، وهم الشيعة، والحق ما شهدت به الأعداء، والشاهد في ذلك أن من أثنى على شخصٍ وامتدحه بالخير واعترف بفضله يستحيل عقلاً أن يكون قد بدر منه ذمّه وما يُنقِص من قدره، لأن الثناء نابعٌ عن تقديرٍ واحترامٍ واعترافٍ بالفضل، والذم نابعٌ عن الحسد والحقد والكراهية، ويستحيل عقلاً كذلك أن يجتمع هذا وذاك فهما ضدان لا يتفقان أبداً، كالماء والنار والليل والنهار، ولم يعرف الناس أن وجدوا خصماً يُثني على خصمه بالخير ويصفه بأجمل المحامد، وإليك بعض مما رواه الشيعة في كتبهم عن ثناء أم المؤمنين عائشة على أمير المؤمنين علي بن ابي طالبٍ.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: ما رأيت رجلاً كان أحب إلى رسول الله منه، وما رأيت امرأة كانت أحب إلى رسول الله من امرأته(١٣٢).

وعنها رضي الله عنها قالت: كنت عند رسول الله ﷺ فأقبل علي بن أبي طالب، فقال: هذا سيد العرب(١٣٣).

وقالت رضي الله عنها وقد سئلت: من كان أحب الناس إلى رسول الله؟ قالت: فاطمة، فقلت: إنما سألتك عن الرجال؟ قالت: زوجها، والله إنه كان صواماً قواماً(١٣٤).

وعنها رضي الله عنها قالت وقد ذكر عندها علي بن أبي طالب: كان من أكرم رجالنا على رسول الله ﷺ(١٣٥). وعن جميع بن عمير قال: قالت عمتي لعائشة وأنا أسمع له: أنت مسيرك إلى علي ما كان؟ قالت: دعينا منك، إنه ما كان من الرجال أحب إلى رسول الله ﷺ من علي، ولا من النساء أحب إليه من فاطمة(١٣٦).

وهذه الروايات غيضاً من فيضٍ مما لدى القوم، وهي من الأدلة التي يوظفها أهل

---

١٣٢) أنظر أمالي الطوسي: (٢٥٤)، وانظر البحار (٣٧/٤٠).

١٣٣) أنظر معاني الأخبار ص (١٠٣)، وانظر أمالي الصدوق ص (٤٢)، وانظر البحار (٣٨/٩٣).

١٣٤) أنظر الطرائف ص (٣٨)، وانظر كشف الغمة (١/٢٤٤)، وانظر البحار (٣٢/٢٧٢).

١٣٥) أنظر كشف الغمة (١/٣٧٦)، وانظر البحار (٤٠/٥١).

١٣٦)أنظر أمالي الطوسي (١٤٣)، وانظر البحار (٥٣/٢٢٢) و (٠٤/٠٢١) و (٣٤/٣٢،٨٣).

السنة للرد على الشيعة في سبهم لعائشة، ووجه الدلالة أنه لا يستقيم قولهم: أنها تكره أمير المؤمنين علي وهي تثني عليه وتذكره بالخير والثناء.

ختاماً: أقول للحسامي هل من الحكمة أن تنفخ الكير في النار، فنحن في زمنٍ انتشر فيه سب الصحابة ولعنهم، وخاصة أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وأنت يا حسامي بفعلتك الشنيعة ستصب في نار الفتنة الزيت الذي يزيدها اشتعالاً، وبفعلتك هذه مع كونك مفتي جماعة أنصار المهدي كما يدعون ذلك لك ستؤكد لأمة الإسلام أن حركة أنصار المهدي هي من قبيل حركات أهل البدع، والزندقة التي دأبت أن تطعن بثوابت الدين وأصوله ومسلماته، والكلام في الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم، أو أي واحدٍ منهم أياً كانت درجته ومرتبته وخاصة أمهات المؤمنين يُعد خروج عن تلك الثوابت والمسلمات، بل هو هدمٌ لها وطعنٌ فيها، وبهذا فوجود الحسامي وأمثاله في الحركة عاملٌ من عوامل هدمها والصد عنها، بل بدا لي أن الحسامي بهذا الصنيع أسوأ ممن يتتبع متشابه القرآن والسنة، لأن من يتتبع المتشابه من نصوصهما هو من قبيل اللبس الذي وقع فيه أهل الريب والشك لاحتمال تلك النصوص أحد المعاني الفاسدة وغير الصحيحة، أما الحسامي فهو يتتبع روايات تاريخية ضعيفة، بل أنه قد خرق الإجماعات الكثيرة والمتواترة التي وردت بحرمة الكلام في الصحابة والتعريض بهم وإغراء السفهاء والمنافقين للنيل منهم، وأحد تلك الإجماعات هو الحكم على من يتكلم في الصحابة، أو أحداً منهم بما يُكره بالفسق، ووجوب هجر ومعاداة وإبعاد من انتقصهم، أو أبغضهم، أو نالهم بما يُكره، ووالله وبالله وتالله أن كلام الحسامي في أم المؤمنين لا يخرج عن واحدة من هذه الأمور الثلاثة، والواجب في حقه هو معاداته، وإبعاده، ونبذه، إلا أنً يتوب ويعترف بخطأه، ويستغفر الله تعالى على ما بدر منه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملاحظة: بينما كنت أكتب آخر سطور هذه الرد فاجأني الشيخ أبو محمد المدني بمقالة جديدة للحسامي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ويكرر فيها نفس الأسلوب استدل فيها بما جاء في مسند أحمد: (فتقول رضي الله تعالى عنها لقد عرفت أن عليا أحب إليك من أبي ومنى مرتين أو ثلاثاً فاستأذن) ثم قال الحسامي: وواضح أن الغيرة من حب رسول الله ﷺ لعلي حاضرة، بل وترفع صوتها بذلك وتكرره مرتين او ثلاثاً حتى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه تضايق من تصرفها، ونهاها عن ذلك كما جاء في نفس الحديث، فأهوى إليها فقال:(يا بنت فلانة الا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله ﷺ ....إلى أن قال: ولا تنسوا تفخيم المد وتحسين الصوت). هذه المقالة هي في رأيي أشد في حق أم المؤمنين عائشة من سابقاتها، لأنها دلت على أن آفة الرجل هي العناد والاستكبار عن قبول الحق، والسخرية والاستهزاء، وسيكون لي ردٌّ على هذا المقال إن شاء الله تعالى في أقرب فرصة، وفقنا الله وإياكم لكل خير وهدانا وإياكم إلى سبل السلام إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وقد تم الانتهاء من هذا البحث في ليلة الأحد تمام الساعة السابعة مساء،

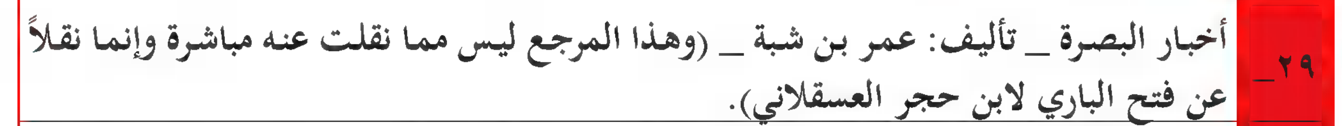
ملاحظة: لقد كتبت هذا الرد وأنا أتعبد الله تبارك وتعالى به وأدينه، وأعتبر نفسي مسؤولٌ عن كل كلمة كتبتها فيه أمام الجبار جل وعلا يوم القيامة، وعلى هذا، فلا يجوز لأحد إحداث أي تغيير أو تبديل في هذا البحث إلا ما ثبت فيه من الأخطاء النحوية أو الإملائية، أما الأخطاء العلمية فلا أسمح بأي تغيير فيها إلا بالرجوع إلى كاتب هذا البحث، بشرط وجود الدليل العلمي المعارض المستمد من كتاب الله جل وعلا، أو من كتب السنة النبوية ودواوينها المعتمدة لدى أهل السنة، ومن أحدث فيه أي تغيير باستثناء ما ذكرت فلا أقره، ولا أعترف به، وسيكون فاعله خصمي بين يدي الله تبارك وتعالى يوم الدين، والله ولي التوفيق.

أولاً: مراجع السنة

الرقم	إسم المرجع
١_	القرآن الكريم
٢_	جامع الأصول في أحاديث الرسول _ تأليف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) _ تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون _ الناشر : مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان _ الطبعة: الأولى.
٣_	صحيح مسلم والمسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى: ٢٦١هـ _ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي _ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت _ عدد
٤_	عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم _ تأليف: ناصر بن علي عائض حسن الشيخ _ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية _ الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م _ عدد الأجزاء: ٣.
٥_	مسند الإمام أحمد بن حنبل _ تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني _ الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة _ عدد الأجزاء: ٦.
٦_	صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان _ تاليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي _ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت _ الطبعة الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م _ تحقيق: شعيب الأرنؤوط _ عدد الأجزاء: ١٨.
٧_	المستدرك على الصحيحين _ تأليف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا _ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت _ الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠ _ عدد الأجزاء: ٤.
٨_	سير أعلام النبلاء _ تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى : ٧٤٨هـ. _ تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط _الناشر: مؤسسة الرسالة _ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م _ عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

٩_	البداية والنهاية _ تاليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى: ٧٧٤هـ _ حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه: علي شيري _ الناشر : دار إحياء التراث العربي _ الطبعة: طبعة جديدة محققة / الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
١٠_	فتح الباري شرح صحيح البخاري _ تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي _ الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩_ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي _ قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب _ بتعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز _عدد الأجزاء: ١٣
١١_	سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها _ تأليف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) _ الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض _ الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف) _ عدد الأجزاء: ٦ _ عام النشر: جـ ١ - ٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥، مجـ ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، جـ ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٢_	الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار _ المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) _ المحقق: كمال يوسف الحوت _ الناشر: مكتبة الرشد - الرياض _ الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ _ عدد الأجزاء: ٧.
١٣_	مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار) _ تأليف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار المتوفى: ٢٩٢ هـ _ المحقق: محفوظ الرحمن زين الله ، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) _ وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) _ الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة _ الطبعة: الأولى بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م _عدد الأجزاء: ١٨
١٤_	معجم البلدان - المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله _ الناشر: دار الفكر - بيروت _ عدد الأجزاء: ٥
١٥_	تاريخ الأمم والملوك _ المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى : ٣١٠ هـ _ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت _ الطبعة الأولى: ١٤.
١٦_	الكامل في التاريخ _ المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ) _ تحقيق: عمر عبد السلام تدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان _ الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م _ عدد الأجزاء: ١٠
١٧_	البداية والنهاية _ المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى : ٧٧٤هـ) حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه : علي شيري _ الناشر: دار إحياء التراث العربي _ الطبعة: طبعة _ جديدة محققة _ الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م _ قام بفهرسته الفقير إلى الله : عبد الرحمن الشامي ، ويسألكم الدعاء.
١٨_	السيرة النبوية _ المؤلف: الامام أبى الفداء اسماعيل بن كثير ٧٠١ - ٧٤٧ هـ _ تحقيق: مصطفى عبد الواحد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧١ م _ الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت - لبنان _ عدد الأجزاء: ٤

١٩_	الجامع لأحكام القرآن _ تاليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي المتوفى: ٦٧١ هـ. _ تحقيق: سمير البخاري _ الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية _ الطبعة: ١٤٢٣هـ _ ٢٠٠٣ م.
٢٠_	الثقات _ المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي _ الناشر: دار الفكر _ الطبعة الأولى لعام ١٣٩٥ – ١٩٧٥ _تحقيق: السيد شرف الدين أحمد _عدد الأجزاء: ٩.
٢١_	لسان الميزان _ المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥هـ) _ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة _ الناشر: دار البشائر الإسلامية _ الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م _ عدد الأجزاء: ١٠، العاشر فهارس
٢٢_	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام _ تاليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨هـ _ تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف _ الناشر: دار الغرب الإسلامي _ الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م _ عدد الأجزاء: ١٥.
٢٣_	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين _ تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) _ تحقيق: محمود إبراهيم زايد _ الناشر: دار الوعي – حلب _ الطبعة: الأولى: ١٣٩٦هـ _ عدد الأجزاء:٣.
٢٤_	كتاب الجرح والتعديل الجرح والتعديل _ تأليف: الإمام الحافظ ابى محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى ٣٢٧ هـ) _ الطبعة: الاولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م _ الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٥_	العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم _ المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى : ٥٤٣هـ) _ المحقق: محب الدين الخطيب – ومحمود مهدي الاستانبولي _ الناشر: دار الجيل بيروت – لبنان _ الطبعة: الثانية ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٢٦_	منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية _ تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) _ تحقيق: محمد رشاد سالم _ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية _ الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م _ عدد المجلدات: ٩.
٢٧_	الشيعة والتشيع – تأليف: إحسان إلهي ظهير الباكستاني (المتوفى: ١٤٠٧هـ) _ الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان _ الطبعة: العاشرة، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
٢٨_	المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال _ تاليف: أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي _ سنة الولادة: ٦٧٣هـ _ سنة الوفاة ٧٤٨هـ _ تحقيق: محب الدين الخطيب.



٢٩_	أخبار البصرة _ تأليف: عمر بن شبة _ (وهذا المرجع ليس مما نقلت عنه مباشرة وإنما نقلاً عن فتح الباري لابن حجر العسقلاني).
٣٠_	الفصل في الملل والأهواء والنحل _ المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) _الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة
٣١_	مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الرابع) _المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (المتوفى : ١٢٠٦هـ) _المحقق: عبد الرحمن بن ناصر البراك وغيره
٣٢_	مجموع الفتاوى لابن تيمية _ لشيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨ هـ) تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار _ الناشر: دار الوفاء _ الطبعة الثالثة لعام ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥.
٣٣_	اختصار علوم الحديث _ المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) _ المحقق: أحمد محمد شاكر _الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان _ الطبعة: الثانية
٣٤_	الإنصاف المؤلف: أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب (المتوفى : ٤٠٣هـ) _ والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية.
٣٥_	شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية _ المؤلف: محمد خليل هراس _ الطبعة: الأولى _ الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
٣٦_	شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ تاليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح المتوفى: ١٠٨٩هـ _ حققه: محمود الأرناؤوط وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط _ الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت _ الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م _ عدد الأجزاء: ١١.
٣٧_	المغازي _ للإمام: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، ط الأولى ١٤٠٠هـ. (وهذا المرجع لم يقع في طائلة يدي مباشرة أثناء الكتابة، وإنما نقلت من اعتماداً على كتاب: الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال تأليف: إبرهيم بن عامر الرحيلي.
٣٨_	تاريخ دمشق _ المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) _ المحقق: عمرو بن غرامة العمروي _ الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع _ عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
٣٩_	صحيح البخاري والمسمى بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه _ تأليف وجمع: الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي _ تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر _ الناشر: دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي _ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ _عدد الأجزاء: ٩.

ـ٤٠	إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ـ المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) ـ الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ ـ عدد الأجزاء: ١٠. ملاحظة: (نص الصحيح، موزعا على مواضعه من الشرح، ومشكولا، وترقيم الكتب والأبواب والأحاديث، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).
ـ٤١	سنن الترمذي ـ المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ـ تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) ـ الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ـ الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م ـعدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
ـ٤٢	صحيح وضعيف سنن الترمذي ـ المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني ـمصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
ـ٤٣	مفتاح دار السعادة – ـ الكتاب: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ـ المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ـ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ـ عدد الأجزاء: ٢.
ـ٤٤	مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ـ المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) ـ المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي ـ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ـ الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م ـ عدد الأجزاء: ٢.
ـ٤٥	شرح العقيدة الطحاوية ـ المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ) ـ تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني الناشر: دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي) ـ الطبعة: الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ـعدد الأجزاء: ١
ـ٤٦	شرح العقيدة الطحاوية لابن جبرين والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة الإصدار الرابع ورقم الجزء هو رقم الدرس.
ـ٤٧	سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ـ الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت عدد الأجزاء: ٤. ملاحظة: (هذه النسخة مزودة بتعليق الألباني وحكمه على كل رواية).
ـ٤٨	تفسير الإمام الطبري والمسمى بجامع البيان في تأويل القرآن ـ تاليف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري المتوفى: ٣١٠هـ ـ تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ الناشر: مؤسسة الرسالة ـ الطبعة: الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م ـ عدد الأجزاء : ٢٤.
ـ٤٩	تفسير القرآن العظيم ـ تأليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ٧٠٠ –٧٧٤ هـ ـ تحقيق: سامي بن محمد سلامة ـ الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م ـ عدد الأجزاء : ٨.
ـ٥٠	شرح السنة ـ المؤلف: أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (المتوفى: ٣٢٩هـ) ـ عدد الأجزاء: ١ ـ ملاحظة: (ليس في هذه الطبعة ذكر لإسم دار النشر أو تاريخ النشر).

_٥١	عقيدة السلف أصحاب الحديث _ تأليف: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (توفي سنة ٤٤٩هـ)
_٥٢	مسائل حرب _ المؤلف: أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (المتوفى: ٢٨٠هـ) _ إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس _ إشراف: فضيلة الشيخ الدكتور حسين بن خلف الجبوري _ الناشر: جامعة أم القرى _ عام النشر: ١٤٢٢ هـ _عدد الأجزاء: ٣.
_٥٣	الاستذكار _ المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري _ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت _ الطبعة الأولى لعام: ١٤٢١ – ٢٠٠٠ _تحقيق: سالم محمد عطا ، محمد علي معوض.
_٥٤	الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني _ المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) _ حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق _الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن _عدد الأجزاء: ١٢.
_٥٥	شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد _ المؤلف: محمد بن صالح العثيمين_ والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية.
_٥٦	الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة _ المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ) _ المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي – كامل محمد الخراط _ الناشر: مؤسسة الرسالة – لبنان _ الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م _عدد الأجزاء: ٢.
_٥٧	تشنيف الأسماع ببعض مسائل الإجماع _ جمع الفقير إلى عفو ربه: وليد بن راشد السعيدان. ملاحظة:(والكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية).
_٥٨	تَسْدِيْدُ الإِصَابَةِ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ _ المؤلف: أبو صفوان ذياب بن سعد بن علي بن حمدان بن أحمد بن محفوظ آل حمدان الغامدي الأزدي نسبا، ثم الطائفي مولدا _ راجعه وقرظه: صَالِح بنِ فَوْزَانَ الفَوْزَان _الناشر: مكتبة المورد _ الطبعة الثانية لعام:١٤٢٥ هـ.
_٥٩	متن كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة _ المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، ملاحظة:(وهذا الكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية).
_٦٠	الإقناع في مسائل الإجماع _ المؤلف: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ) _ المحقق: حسن فوزي الصعيدي _ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر _ الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م _ عدد الأجزاء: ٢.
_٦١	الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة _ المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي شهرته: ابن بطة _ المحقق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، ورضا بن نعسان معطي، يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل + حمد بن عبد الله التويجري _ دار النشر: دار الراية _ البلد: الرياض _ الطبعة: الثانية _ سنة الطبع: ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م _عدد الأجزاء: ٦.
_٦٢	عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم _ المؤلف: ناصر بن علي عائض حسن الشيخ _ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية _ الطبعة: الثالثة لعام١٤٢١هـ_٢٠٠٠م _ عدد الأجزاء: ٣.

_٦٣	تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري _ المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) _ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ _عدد الأجزاء:١.
_٦٤	آداب الشافعي ومناقبه _ المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) _كتب كلمة عنه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق _ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م _ عدد الأجزاء: ١.
_٦٥	الطبقات الكبرى _ المؤلف: محمد بن سعد أبو عبد الله البصري ٢٣٠ هـ _ المحقق: إحسان عباس _ الناشر: دار صادر – بيروت _ الطبعة: ١ – ١٩٦٨ م _ عدد الأجزاء: ٨.
_٦٦	مناقب الإمام أحمد _ المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) _ المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي _ الناشر: دار هجر _الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ عدد الأجزاء: ١
_٦٧	الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني _ المؤلف: صالح بن عبد السميع الآبي الأزهري (المتوفى: ١٣٣٥هـ) _الناشر: المكتبة الثقافية – بيروت.
_٦٨	عقيدة السلف أصحاب الحديث _ تأليف: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (توفي سنة ٤٤٩هـ)، (وهذا الكتاب عبارة عن نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الشاملة النسخة المكية).
_٦٩	الشريعة _ المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ) _ المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي _ الناشر: دار الوطن – الرياض / السعودية _ الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م _عدد الأجزاء:٥.
_٧٠	الصارم المسلول على شاتم الرسول _ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) _ المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد _ الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية الطبعة: – _ عدد الأجزاء:١.
_٧١	شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: هبة الله بن الحسن اللالكائي: دار طيبة ط ٤، ١٤١٦هـ ت: د: أحمد الغامدي.
_٧٢	الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ _ تأليف: السخاوي _ نقلاً عن وقع: الوراق _ والكتاب غير موافق للمطبوع لأنه عبارة نسخة إليكترونية ضمن المكتبة الذهبية.
_٧٣	الانتصار للصحابة الأخيار في رد أباطيل حسن المالكي _ المؤلف: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر _ الناشر: دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، القاهرة، مصر _ الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ _عدد الأجزاء:١.
_٧٤	كتاب التعريفات _ المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) _ المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر _ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان _ الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م _عدد الأجزاء:١.
_٧٥	الدر المنثور _ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) _ الناشر: دار الفكر – بيروت _ عدد الأجزاء: ٨.

٧٦_	السنة – المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) _ المحقق: محمد ناصر الدين الألباني _ الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت _الطبعة: الأولى، لعام: ١٤٠٠هـ.
٧٧_	الفتاوى الكبرى لابن تيمية _ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) _ الناشر: دار الكتب العلمية _ الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م _عدد الأجزاء: ٦.
٧٨_	صحيح وضعيف سنن أبي داود _ المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني _ مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية. ملاحظة: (وهذا الكتاب عبارة عن نسخة غليكترونية ضمن المكتبة الشاملة المكية).

ثانياً: مراجع الشيعة

الرقم	إسم المرجع
١_	أمالي الطوسي: محمد بن الحسن الطوسي، شيخ الطائفة – مكتبة العرفان – الكويت.
٢_	بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي – مؤسسة الوفاء – بيروت.
٣_	معاني الأخبار: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الصدوق – مكتبة الصدوق – طهران.
٤_	أمالي الصدوق: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الصدوق – مؤسسة الأعلمي – بيروت.
٥_	كشف الغمة: علي بن عيسى الإربلي – دار الأضواء – بيروت.
٦_	بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي – مؤسسة الوفاء – بيروت.



كتبه أبو الهدى اليماني
١٠ من جمادي الآخرة
عـام ١٤٤٢من الهجرة الشريفة
الموافق لـــ ٢٣ من يناير لعام ٢٠٢١م.